المجلس الوطني الاتحادي
الإمارات العربية المتحدة

وقائع ندوة حقوق الإنسان
في دولة الإمارات العربية المتحدة
الأثنين 1 يونيو 2015م

وقائع ندوة حقوق الإنسان

في دولة الإمارات العربية المتحدة

دبي – الإمارات العربية المتحدة

الاثنين 1 يونيو 2015م

الإشراف العام :

د. محمد سالم المزروعي

الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

التحرير والإشراف الفني :

د. أحمد صالح البطاينة

المستشار الإعلامي / الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي

فهرس

الموضوع	الصفحة
- **مقدمة**	5
- **كلمة معالي محمد أحمد المر** - رئيس المجلس الوطني الاتحادي.	8
- **إدارة الندوة : د. محمد سالم المزروعي** الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي.	13
• **ورقة العمل الأولى :** **«حقوق الإنسان في ضوء دستور الدولة ونظامها القانوني»** **سعادة زايد سعيد الشامسي** رئيس جمعية الإمارات للمحامين والحقوقيين.	16
- مداخلات وأسئلة المشاركين على ورقة العمل الأولى والردود عليها.	23
• **ورقة العمل الثانية :** **«دور المجلس الوطني الاتحادي في حماية وتعزيز حقوق الإنسان»** **سعادة علي جاسم أحمد** رئيس لجنة حقوق الإنسان في المجلس الوطني الاتحادي.	31
- مداخلات وأسئلة المشاركين على ورقة العمل الثانية والردود عليها.	39
• **ورقة العمل الثالثة :** **«آليات الدولة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان - نموذج اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر»** **سعادة المستشار سلطان بن جويعد** عضو اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.	51
- مداخلات وأسئلة المشاركين على ورقة العمل الثالثة والردود عليها.	57

• **ورقة العمل الرابعة : « حقوق المرأة في دولة الإمارات»** **سعادة د. محمد المنصوري** مستشار الاتحادي النسائي العام.	64
- مداخلات وأسئلة المشاركين على ورقة العمل الرابعة والردود عليها.	72
- ختام وتوصيات ندوة حقوق الإنسان.	81
- **ملحق رقم** (1) : قائمة المشاركين في ندوة « حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة .	83

مُقدِّمة

يساهم المجلس الوطني الاتحادي ومنذ تأسيسه جنباً إلى جنب مع الحكومة في إقرار التشريعات ، وطرح مختلف القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتَبنى التوصيات التي تَكفل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في المجالات كافة ، وإتاحة الفرصة للمواطنين وتمكينهم من المشاركة في مختلف ميادين العمل الوطني، وقد أنشأ المجلس لجنة دائمة لحقوق الإنسان تعنى بقضايا حقوق الإنسان من منظور شامل، ودعم جهود الدولة في تحديث وتطوير التشريعات ودراستها من جانب صلتها بقضايا حقوق الإنسان بكافة أبعادها ، والتفاعل الإيجابي مع ما ورد في إعلان الألفية في جزئها الخامس، بأن البرلمانات لديها مسؤولية أساسية في تعزيز حماية حقوق الإنسان من خلال وظائفها التشريعية والرقابية والتمثيلية.

وجاء عقد ندوة «حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة» بمبادرة من لجنة حقوق الإنسان في المجلس ، وشارك فيها نخبة من البرلمانيين والأكاديميين والخبراء وممثلي المؤسسات والجهات الحكومية والأهلية والمجتمعية المعنية برعاية وحماية حقوق الإنسان ، ومكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر بكافة أشكالها ، بهدف تعزيز الحوار وسُبل التشاور والتعاون المشترك مع كافة الجهات المعنية بحقوق الإنسان في الدولة وتسليط الضوء على جهود الدولة وإنجازاتها في مجال رعاية وحماية حقوق الإنسان ، وإلى تعميق ثقافة احترام حقوق الإنسان ، وبلورة أفضل الأساليب والسبل والممارسات في هذا الشأن ، فدولة الإمارات تتبنى رؤية شاملة للارتقاء بأوضاع حقوق الإنسان في كافة المجالات انطلاقا من إيمانها بأن الإنسان هو محور التنمية وهدفها .

وقد تم في هذه الندوة تقديم أوراق عمل قيمة تناولت أبعاداً أساسية متعددة لحقوق الإنسان ، ومكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر ، حيث نوقشت بعمق من قبل المشاركين في الندوة ، وكان لمساهماتهم القيمة دوراً كبيراً في إثراء أعمالها. ولأهمية ما تم طرحه وتداوله في هذه الندوة وتعميماً للفائدة، فإن الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي، تقدم هذا الإصدار لتوثيق وقائع هذه الندوة، وما توصلت إليه من توصيات، ونرجو أن يكون هذا الإصدار إضافة نوعية تنعكس إيجابياً على تعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ورافداً يُثري ويُعزز منظومة وآليات حماية ورعاية حقوق الإنسان في كافة المجالات في وطننا العزيز.

د. محمد سالم المزروعي

الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

ندوة
حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة

مقدمة الندوة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي محمد أحمد المر - رئيس المجلس الوطني الاتحادي

أصحاب المعالي والسعادة

الأساتذة الأفاضل المشاركين في أعمال الندوة

الضيوف والحضور والكرام .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

نلتقي اليوم للمشاركة في ندوة حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تنظمها لجنة حقوق الإنسان في المجلس الوطني الاتحادي ويشارك فيها نخبة من الخبراء وممثلي المؤسسات والجهات الحكومية والأهلية والمجتمعية المعنية برعاية وحماية حقوق الإنسان، ومكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر، وتهدف الندوة إلى تسليط الضوء على جهود الدولة وإنجازاتها في مجال رعاية وحماية حقوق الإنسان، وإلى تعميق ثقافة احترام حقوق الإنسان، وبلورة أفضل الأساليب والسبل والممارسات في هذا الشأن.

وبمناسبة انعقاد هذه الندوة ندعو معالي محمد أحمد المر - رئيس المجلس الوطني الاتحادي لإلقاء كلمته، فليتفضل مشكوراً :

كلمة معالي / محمد أحمد المر: (رئيس المجلس الوطني الاتحادي)

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيم

أصحاب السعادة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي

الأخوات والإخوة ممثلو المؤسسات والجهات الحكومية والأهلية والمجتمعية المعنية برعاية وحماية حقوق الإنسان ومكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر

الأساتذة والخبراء المشاركين في أعمال هذه الندوة

الضيوف والحضور الكرام

السَّلامُ عَلَيكُم وَرَحمَةُ اللهِ وَبَرَكاتُه،،،

يطيب لي أن أرحب بكم جميعاً، وأن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من يُشارك في هذه الندوة، حول «حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة»، التي تُنظمها لجنة حقوق الإنسان في المجلس الوطني الاتحادي في إطار سعي لجان المجلس الدائم للتواصل مع مختلف المؤسسات والجهات المعنية بشأن القضايا المنظورة أمامها. والشكر والتقدير موصول للأساتذة والخبراء، وممثلي المؤسسات والجهات الحكومية والأهلية والمجتمعية والمعنيين في مجال وقضايا حقوق الإنسان، ومكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر والذين يُساهمون في تقديم أوراق عمل، والمشاركين في مناقشة وإثراء مختلف محاور الندوة المطروحة .

الأخوات والإخوة،،،

يأتي انعقاد هذه الندوة ليَعكس الاهتمام العميق لدولة الإمارات العربية المتحدة بكافة مؤسساتها الحكومية والمجتمعية، والمجلس الوطني الاتحادي بتأصيل واحترام وحماية ورعاية مبادئ وقضايا حقوق الإنسان وحرياته

الأساسية، ومكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر بكافة أشكالها، باعتبار ذلك خياراً استراتيجياً، نابعاً من تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، والأعراف والقيم الإماراتية الأصيلة، وتُشكل ركناً أساسياً في سياسة الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ويكفلها دستور الدولة والتشريعات والقوانين المرعية والاهتمام الكبير بمتابعة تطبيق المواثيق الدولية، ذات الصلة بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني، بما يتفق مع التزامات الدولة بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية بهذا الشأن، والتي كانت الدولة من أوائل الموقعين عليها، باعتبارها التزاماً إنسانياً وأخلاقياً وحضارياً، ومن أبرزها اتفاقيات القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والقضاء على التمييز ضد المرأة، وحقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وصادقت على تسع من اتفاقيات منظمة العمل الدولية المعنية بحقوق العمال بما فيها العمالة المنزلية، كما أنها تدعم الخطة العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر، في إطار التوجه الإماراتي للقضاء على هذه الجريمة، ليس فقط على المستوى المحلي أو الإقليمي، ولكن على المستوى الدولي أيضاً .

الأخوات والإخوة،،

إن دولة الإمارات تفخر بريادتها وبسجلها الناصع في احترام حقوق الإنسان وحققت تقدماً مشهوداً في مستويات الحماية والرعاية لحقوق الإنسان بكافة أبعادها، ومكافحة جرائم الاتجار بالبشر بكافة أشكالها، وكانت سباقة من بين بلدان العالم في سن التشريعات التي تكفل العدالة والمساواة لكل إنسان بصرف النظر عن الدين والجنس واللون واللغة والمنطقة، وتعمل بشراكة حقيقية مع المجتمع الدولي للارتقاء بواقع حقوق الإنسان في مختلف المجالات.

وهذا هو نهج دولة الإمارات منذ إنشائها في عام 1971، انطلاقاً من إيمان قيادتنا الرشيدة بأن احترام حقوق الإنسان هو أساس أي تقدم، وتَجسد ذلك

في تبني الدولة لرؤية شاملة للارتقاء بأوضاع حقوق الإنسان، حيث لا تعطي أهمية لجانب من هذه الحقوق في مقابل إهمال جانب أو جوانب أخرى، وإنما تتبنى نظرة متكاملة في هذا الشأن، تُركز على الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية، من منطلق الإيمان بأن حقوق الإنسان منظومة مترابطة ومتفاعلة تَصب في مصلحة رفاهية المواطن الإماراتي والمقيم على أرضها الطيبة، لتمكينهم من التمتع بمستوى معيشة متطور، وفق أرقى المعايير العالمية. وإن ما يُعزز أوضاع حقوق الإنسان في دولة الإمارات أيضاً، أن هناك الكثير من المؤسسات الوطنية التي تعمل وتبذل جهوداً ريادية، للارتقاء بحقوق الإنسان في المجالات كافة، كما أن «رؤية الإمارات 2021» تتضمن منظومةً مترابطة من السياسات والاستراتيجيات الوطنية، التي تسعى إلى تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في كافة مجالات الحياة .

وتقديراً من المجتمع الدولي لهذه الجهود فقد تم في العام 2012 انتخاب دولة الإمارات العربية المتحدة لعضوية مجلس حقوق الإنسان الدولي لمدة ثلاث سنوات، وحصولها على جائزة البرلمان الأوروبي عن الجهود المبذولة في سد الفجوة وتحقيق المساواة بين الجنسين في مختلف الميادين، وتمكين المرأة في المجالات والمستويات كافة بناءً على درجات التقييم الواردة في التقرير المُعد عن الفجوة بين الجنسين في المنتدى الاقتصادي العالمي، ويأتي الإعلان عن تشكيل «مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين» مؤخراً لتعزيز هذا الإنجاز وتماشياً مع توجهات الدولة في دعم مكانة المرأة ودورها في كافة مجالات الحياة، كشريك أساسي في صنع المستقبل، وقيادة مسيرة التنمية المستدامة وتكاملًا مع دورها كمربية للأجيال وعماد للأسرة.

وقد حلت دولة الإمارات في المرتبة الرابعة عشرة عالمياً في مؤشرات التقرير

الدولي لحقوق الإنسان الذي أطلقته الشبكة الدولية للحقوق والتنمية، حيث تعتمد هذه المؤشرات في تصنيف عددٍ من حقوق الإنسان الأساسية، ومدى التزام الدول بهذه الحقوق على نطاق أراضيها جغرافياً وخارج حدودها إضافة إلى تعاملها مع مواطنيها وغير مواطنيها. كما أشاد المؤتمر العالمي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في اختتام فعاليات دورته الثالثة في مقر الشرطة الجنائية الدولية الإنتربول بالجهود التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، ونجاحها في خفض قضاياها بنسبة كبيرة في ظرف وجيز، مشيداً بشكل خاص بالقوانين والتشريعات الصارمة التي كانت الدولة من السباقين عالمياً لسَنها بهدف اجتثاث الظاهرة.

أيها الأخوات والإخوة،،

إن المجلس الوطني الاتحادي ومنذ تأسيسه ساهم جنباً إلى جنب مع الحكومة في إقرار التشريعات، وطرح مختلف القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتَبنى التوصيات التي تَكفل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في المجالات كافة، وإتاحة الفرصة للمواطنين وتمكينهم من المشاركة في مختلف ميادين العمل الوطني ، وقد أنشأ المجلس لجنة دائمة لحقوق الإنسان تعنى بقضايا حقوق الإنسان من منظور شامل، ودعم جهود الدولة في تحديث وتطوير التشريعات ودراستها من جانب صلتها بقضايا حقوق الإنسان بكافة أبعادها، والتفاعل الإيجابي مع ما ورد في إعلان الألفية في جزئها الخامس بأن البرلمانات لديها مسؤولية أساسية في تعزيز حماية حقوق الإنسان من خلال وظائفها التشريعية والرقابية والتمثيلية. وقد بادرت اللجنة إلى عقد هذه الندوة لتعزيز الحوار وسُبل التشاور والتعاون المشترك مع كافة الجهات المعنية بحقوق الإنسان في الدولة في هذا الإطار.

كما يحرص المجلس على المشاركة الفاعلة في المحافل والمنظمات البرلمانية

الإقليمية والدولية، وفي عضوية لجانها المعنية بحقوق الإنسان، وقد حققت الشعبة البرلمانية الإماراتية نجاحاً مؤخراً في اجتماعات الجمعية 132 والدورة 196 للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بالموافقة على مقترحها تشكيل لجنة لإصدار إعلان برلماني حول موضوع القانون الدولي بين المفاهيم الوطنية للسيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وذلك لوضع الحدود الفاصلة بين السيادة الوطنية، وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، نظراً لظهور بعض المحاولات في مختلف المحافل والمنتديات والمنظمات الدولية لاتخاذ حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، بشكل يَمس بمقومات الأمن والسيادة للدول. الأمر الذي يتطلب المراجعة والتدارس لضبط المفاهيم القانونية الدولية للعلاقة بين حماية حقوق الإنسان، وعدم التدخل في شؤون الدول.

الأخوات والإخوة،،،

إن هذه الندوة وبما تُسلط الضوء عليه من محاور مهمة في موضوع حقوق الإنسان، من حيث التأصيل لحقوق الإنسان من خلال الدستور والتشريعات ودور المجلس الوطني الاتحادي في تعزيز وحماية هذه الحقوق في المجالات كافة، وتَدارس المقومات والآليات المُتبعة في الدولة في هذا الإطار، ستشكل لبنة إضافية في الجهود البناءة، لتعزيز الوعي وثقافة حقوق الإنسان في المجالات كافة في وطننا العزيز، وتؤكد العزم والاستمرار في العمل للحفاظ على ما تم إنجازه في الدولة في مجال احترام مبادئ وحماية ورعاية حقوق الإنسان ومُكافحة كافة أشكال الاتجار بالبشر، والاستمرار الدؤوب في تضافر الجهود وبلورة وتطوير آليات العمل، واتباع أفضل الأساليب والممارسات لمكافحة كافة أشكال الاتجار بالبشر وكفالة وحماية حقوق الإنسان بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

نأمل في أن تكون أوراق العمل المعدة لهذه الندوة والمناقشات حولها عوناً لجميع المشاركين للخروج بتوصيات نعمل جميعاً برلمانيين وفاعلين في مجالات حقوق الإنسان، على تبنيها عملياً ولتُشكل رافداً يُثري ويُعزز منظومة وآليات حماية ورعاية حقوق الإنسان في كافة المجالات في وطننا العزيز.

وختاماً لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل، لجميع المشاركين في الندوة وتمنياتي بأن تتكلل جهودكم، ومناقشاتكم بالتوفيق والنجاح في تحقيق أهدافها المنشودة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مقدمة الندوة :

شكرا لمعالي محمد المر – رئيس المجلس الوطني الاتحادي .

أصحاب المعالي والسعادة

الضيوف والحضور الكرام

نبدأ الآن فعاليات الندوة، ويديرها سعادة الدكتور محمد سالم المزروعي– الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي، فليتفضل مشكوراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: (الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي)

بسم الله الرحمن الرحيم، صباح الخير جميعاً .

معالي الأخ محمد أحمد المر – رئيس المجلس الوطني الاتحادي

أصحاب السعادة

الضيوف الكرام

السيدات والسادة،،

تأتي ندوة حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة التي ينظمها المجلس الوطني الاتحادي من خلال لجنته الدائمة - لجنة حقوق الإنسان في المجلس - في إطار الفعاليات العديدة خلال هذا الفصل التشريعي الذي أزف على نهايته .

الحقيقة أن المجلس خلال هذا الفصل قام بالعديد من الفعاليات سواء على مستوى الندوات أو ورش العمل أو الزيارات الميدانية أو الكثير من الفعاليات المجتمعية، وطبعاً هذه الفعاليات تنطلق من دور المجلس الوطني كممثل لشعب دولة الإمارات العربية المتحدة، والحقيقة أن هذا الموضوع الهام - موضوع حقوق الإنسان - يُطرح للمرة الأولى على مستوى المجلس الوطني، ويأتي بعد تشكيل المجلس الوطني للجنة دائمة في شأن حقوق الإنسان خلال الفصل التشريعي الحالي .

موضوع حقوق الإنسان هو موضوع عام، وقد تعددت - حقيقةً - المفاهيم والمصطلحات التي استخدمت للدلالة على هذا المفهوم، فقد أطلق عليه «الحقوق الإنسانية» أو «الحقوق الطبيعية»، كما أن العديد من الكتاب أطلق عليه تسميات متعددة مثل «الحريات العامة» و«الحريات الفردية» أو «الحريات الأساسية» .

الأخوات والإخوة، حقيقةً أن مفهوم حقوق الإنسان تطور مع تطور الزمن كما تطور - كذلك - نطاقه ومضامينه، وهذا التطور جاء من خلال تطور العلاقات الإنسانية، كما يمكن تصنيف حقوق الإنسان إلى أقسام رئيسية منها :

- حقوق السلامة الشخصية .
- الحريات المدنية .
- الحقوق الاجتماعية والاقتصادية .

وهذا بشكل عام، ودولة الإمارات منذ قيامها في عام 1971م ومن خلال تشريعاتها راعت هذا الموضوع، كما أن دستورها أكد تأكيداً شديداً في بابه الثاني والثالث على جملة من الحقوق سطرها في مواده، وكذلك أفرد لها الكثير من القوانين التي نظمت هذه الحقوق، وهذه الحقوق ليست فقط في مجال التشريعات ولكن - حقيقة - على صعيد الواقع هناك الكثير من الاهتمام بهذا الأمر، وإذا أخذنا مفهوم حقوق الإنسان كمفهوم عام في التعليم والصحة والأمن والاستقرار وغيرها من الحقوق فأعتقد - ويشاركني الآخرين - أن دولة الإمارات حققت الكثير من النجاحات في تطبيق هذا المفهوم، ومن أجل ذلك - حقيقة - تأتي هذه الندوة التي تنظم من خلال لجنة حقوق الإنسان في المجلس الوطني وذلك من خلال أربع أوراق عمل هي:

الورقة الأولى :

تتناول حقوق الإنسان في ضوء دستور دولة الإمارات ونظامها القانوني وتسلط الضوء على أهم الحقوق الأساسية التي سطرتها التشريعات في دولة الإمارات، وكيفية تعامل الدولة معها، وطبعاً يشاركنا وللمرة الثانية - مشكوراً - الأستاذ الكريم زايد سعيد الشامسي - رئيس جمعية الحقوقيين والقانونيين، والأستاذ زايد - طبعاً - عمل بمهنة المحاماة، وكان وكيل النائب العام من عام 1992م وحتى 1998م، ومحامي مترافع منذ عام 1998م وعضو سابق بمجلس حقوق الإنسان في دبي ومنتدى رواد الأعمال، وجمعية الحقوقيين في الدولة، ومحاضر قانوني بدائرة التنمية الاقتصادية، وكثير من الأنشطة - حقيقةً -، وفائز بجائزة التميز للشريك المتميز الصادرة من دائرة البلدية للتخطيط في إمارة عجمان، فليتفضل مشكوراً، طبعاً أمامنا عشرين دقيقة وبعد ذلك نفتح النقاش لمدة (15) دقيقة، وبعد ذلك - إن شاء الله - سوف ننتقل إلى بقية المتحدثين .

ورقة العمل الأولى :

«حقوق الإنسان في ضوء دستور الدولة ونظامها القانوني»

الأستاذ / زايد سعيد الشامسي

رئيس جمعية الإمارات للمحامين والحقوقيين

الأستاذ / زايد سعيد الشامسي: (رئيس جمعية الحقوقيين والقانونيين)

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

معالي محمد المر - رئيس المجلس الوطني الاتحادي

أصحاب السعادة

الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

قبل أن أبدأ في موضوع حقوق الإنسان في دستور دولة الإمارات يجب أن أعرج على حقوق الإنسان وإعطاء نبذة تاريخية عنه لأن كثير من الناس يتحسس من كلمة حقوق الإنسان، وأحيانا هذه الكلمة آخر ما تطرح في أوراق الندوات أو أي موضوع آخر، لأن الكثير من الناس يعتقد أن حقوق الإنسان هو شيء معادي للإنسان، بينما حقوق الإنسان هي حق لصيق بالإنسان وبحياته وبوجوده، لأنه لا يُتصور أن يكون هناك مجتمع من المجتمعات من بداية الخليقة إلى اليوم ولا يوجد للإنسان حرية الاختيار وحرية التنقل وحرمة منزله وحرمة وجوده وحرية الاختيار في كل شيء، هذا ما فرق بين الإنسان وغيره من المخلوقات على وجه الأرض، وقد كانت في البداية هذه الحقوق عبارة عن أعراف بين الناس، وأقصد بذلك في بداية التطور الحضاري للمجتمعات، ولكنها كانت

بقوة القانون، فالجميع يحترمها، والجميع في حال عدم احترامها من الممكن أن يتعرض للمساءلة سواء كان ذلك باللوم أو بالعقاب وغير ذلك لأنها أسلوب الحياة الموجود في المجتمع، وبعد ذلك بدأت مع تطور وزيادة سلطات الملك أو سلطات الحاكم توجد بعض التجاوزات في هذه الحريات، لذلك وجد عندنا نظامين في هذا الشأن هما : النظام الغربي والنظام الإسلامي، وسأتكلم عن كل نظام على حدة، وبعد ذلك ندخل في دستور دولة الإمارات .

بالنسبة للنظام الغربي لم يكن لديهم قانون واضح حتى سنة 1215م فالملك له سلطات واسعة جداً خصوصاً جداً في إلقاء التهم والحبس والاستيلاء على الملكيات العامة، لذلك اتحد النبلاء أو البارونات مع الشعب في فرض وثيقة على الملك للحصول على بعض صلاحيات الملك، وسميت هذه بالوثيقة العظمى أو بالماغنا كارتا كما هو معروف للحقوقيين أو الذين يعملون في مجال حقوق الإنسان، هذه هي البداية الفعلية لكتابة أو وجود وثيقة لحقوق الإنسان، وهذه الوثيقة ربما لم تكن بالشكل الواضح أو الكبير جداً لحقوق الإنسان ولكنها شملت موضوعين مهمين هما : عدم القبض على أي فرد من أفراد الشعب بدون تهمة، وعدم حبسه فترة طويلة دون محاكمة، كذلك أعطت للبارونات بعض صلاحيات الملك بالنسبة للأموال العامة وغير ذلك، وقد تأثرت جميع دساتير العالم بهذه الوثيقة ومنها وثيقة حقوق الإنسان الأمريكية والتي سجلت في عام 1700 تقريباً وهو الدستور الأمريكي الذي وضعت فيه الضمانات وحقوق الإنسان كأول دستور مكتوب على مستوى العالم.

النظام الإسلامي يختلف قليلاً عن النظام الغربي، لأن النظام الإسلامي جاء ببعض المبادئ التي لا توجد حتى في النظام الغربي، على سبيل المثال النظام الإسلامي يتكلم في بداياته عن إقامة العدل حيث قال تعالى ﴿إن الله يأمركم بالعدل﴾، فموضوع العدل مقدم على كثير من المواضيع الأخرى في

النظام الإسلامي، بينما نرى أن النظام الغربي يتكلم عن الحرية والملكية وحق الحياة وحق التعليم، أمر الإحضار والمقاومة والمساواة، أما النظام الإسلامي فليس به أمر الإحضار لأنه أصلا قائم على العدل، فنرى أن النظام الإسلامي أرقى من النظام الغربي لكنه إلى الآن غير ظاهر بالشكل المطلوب أو المستحق الذي يستحقه النظام نفسه، فالنظام الإسلامي يقوم على إقامة العدل والحق في الحياة، وتفريد المسؤولية والتعليم والتضامن والكرامة والمساواة، إذاً فعندنا إقامة العدل وتفريد المسؤولية والتضامن والكرامة ينفرد بها النظام الإسلامي عن النظام الغربي، ولكن النظام الغربي لأنهم أصَّلوا وناضلوا وتعبوا على موضوع الحريات فقد استطاعوا أن يفرضوا النظام القائم عندهم أكثر من النظام الإسلامي رغم أن النظام الإسلامي أشمل وأفضل للإنسانية .

ما هو تعريف الحرية :

عندما نتكلم عن الحريات فيجب أن نعرف الحرية حتى نؤصلها وننطلق منها إلى بقية الأمور.

الحرية : هي حق الإنسان وقدرته على اختيار تصرفاته، فهذا أول وأفضل مفهوم للحرية، وهي أن الشخص يختار تصرفاته وممارسة نشاطاته المختلفة دون عوائق مع مراعاة القيود المفروضة لمصلحة المجتمع .

حقوق الإنسان أو الحريات تنقسم إلى فردية وعامة منها حقوق مدنية وحقوق سياسية وحقوق اجتماعية وحقوق اقتصادية، والعامة هي حرية الرأي والتعبير وحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر وحرية الصحافة وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات، وسنتكلم عن هذه الحريات إجمالاً، وبعد ذلك سندخل على دستور دولة الإمارات وعلى ماذا نص من هذه الحقوق للإنسان .

الحرية الأساسية أو الفردية تنقسم إلى خمس حريات تفصيلية هي :

- حرية الأمن والأمان، وهي في بداية هذه الحريات، فبدون أمن وأمان لا وجود لبقية الحريات، وبدون الأمن والأمان لا وجود للمجتمع الآمن الذي من الممكن أن يكتسب حياة مطمئنة وحياة يسودها السلام والقانون بين أفراد المجتمع نفسه، إذاً فالأمن والأمان والذي - ولله الحمد - ننعم به في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو من نصوص الدستور، وسوف نعرج عليه لاحقاً هو أول عامل من عوامل الحريات الأساسية .

- حرية التنقل من مكان إلى آخر سواء داخل الدولة أو خارج الدولة على الأقدام أو في سيارة أو في طائرة أو في أي نوع من أنواع أدوات التنقل، وهذه الحرية - كذلك - تكفلها مبادئ حقوق الإنسان .

- حرمة المنزل والحياة الخاصة، فلكل منا حياة خاصة وحرمة يجب أن يحافظ عليها لكي يعيش بأمن وأمان ويستر نفسه في هذا المنزل بحيث لا يستطيع الغير أن يقتحم هذه الحرمة وهذا المنزل إلا بأسباب قانونية معينة .

- حرية المراسلات الشخصية سواء كانت المكتوبة أو بالوسائل الجديدة وأبشركم أنني قرأت اليوم صباحاً أن مجلس الشيوخ الأمريكي لا يوافق على تمديد فترة التنصت على المكالمات للشعب الأمريكي، وهذه اعتبرت في لحظة من اللحظات أنها اختراق للحريات الشخصية في أمريكا ولكنها كانت بسبب محاربة الإرهاب تم إقرارها، ولكن أعتقد أنها لن تستمر، وبالفعل فمجلس الشيوخ الأمريكي منع استمرار مثل هذا الاختراق لحقوق الإنسان .

- حرية السلامة البدنية كذلك هي من الحريات الأساسية .

- **هناك حريات فكرية وثقافية منها:** حق التعليم وحرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي، وحرية العبادة والعقيدة .

- **الحريات السياسية:** حرية المشاركة السياسية، هل المشاركة السياسية يجب أن تكون بالانتخاب ومشاركة الحاكم في الرأي ؟ هناك آراء مختلفة

في هذا الموضوع، وبعض المحاضرات التي حضرتها في دولة الإمارات في هذا الشأن كانت تقول أن الحرية السياسية ناقصة في دولة الإمارات، ولكن لنرى أن تعريف الحرية السياسية ليس بالشكل الذي يطرح دائماً، فالحرية السياسية هي أن يكون الشعب مطمئناً إلى الحاكم، والشعب هو الذي يطمئن إلى السياسة الموجودة في دولة الإمارات، وما دام أن هناك اطمئنان للقيادة فهناك حرية سياسية، أما التنظير أو المطالبة بأنه «لا» يجب أن تكون انتخابات ورئيس منتخب وغير ذلك فأكرر القول أن التجربة العربية لم تنجح لا في ديموقراطية جمهورية ولا في ديموقراطية حزبية، ولم نر أي فوائد للانتخابات على الأقل في التجربة العربية، لذلك فوجهة نظري أن جميع طرق الحكم الانتخابية لم تفلح في الوطن العربي، وهناك - طبعاً - حق التصويت وحق الترشح في الانتخابات والانتخابات الدورية وحرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات وهي من ضمن الحريات السياسية المنصوص عليها في حقوق الإنسان .

- كذلك هناك الحرية الاقتصادية وتشمل حرية العمل وحرية التملك والتجارة والصناعة والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية .

الآن سنعود إلى دستور دولة الإمارات :

ما هو الدستور ؟ كثير من الناس عندما نقول له عرف لنا ما هو الدستور يقول : الدستور هو أبو القوانين من غير تعمق أو أن تستطيع أن تعطيني التعريف الذي أفهم منه ما هو الدستور، فالدستور - طبعاً - هو القانون الأعلى للدولة الذي يحدد القواعد الأساسية لفكر الدولة ونظامها ونظام الحكم والحكومة، وينظم السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، ودستور دولة الإمارات صدر في عام 1971م، ولكن إلى الآن - في اعتقادي - أنه لم يأخذ حقه في الشرح والطرح، وإن كان كثير منا يعتمد على دستور دولة الإمارات في كثير من طروحاته، ولكن يبقى أنه عندما نتكلم عن أي

دستور أو في بعض الدراسات نرى أنه يتم التطرق إلى الدستور الأمريكي بأنه دستور وضع بعض الضمانات والحقوق فيه، ونرى أنه يضع بعض الدساتير الأجنبية القديمة، ولكن أعتقد أن دستور دولة الإمارات شمل فيه كل جوانب حقوق الإنسان ووضعها في مواد صريحة وموجودة، فموضوع التعليم - مثلا - وجدناه في المادة (17)، وقبل التعليم ورد به المساواة والعدالة الاجتماعية فقد تم النص على هذه الأمور في المادة رقم (14) من دستور دولة الإمارات وهذا الباب خصص للحريات الاجتماعية، لذلك نرى أنه يتكلم عن العدالة وعن المساواة الاجتماعية وعن التعليم في المادة (17) وعن الرعاية الصحية في المادة (19) وعن الملكية الخاصة في المادة (21) وحرية الأموال العامة في المادة (22)، وعن الحرية الشخصية في المادة (26)، وعن العقوبات ومبدأ «المتهم برئ حتى تثبت إدانته» في المادتين (27) و (28)، وحرية التنقل في المادة (29)، والحرية الدينية في المادة (32)، وحرية الاجتماع في المادة (33)، وحرية العمل في المادة (34)، وحرمة المساكن في المادة (36)، إذاً بدون التطرق بالتفصيل إلى هذه المواد نرى أن دستور دولة الإمارات شمل جميع أنواع حقوق الإنسان المنصوص عليها أصلاً في الحريات كلها، إذاً فنحن لدينا دستور من العام 1971م موجود به هذه الحريات كاملة ونص عليها به بشكل صريح، يبقى هل تطبيق هذه النصوص موجود في الدولة أم لا؟ هل نستطيع القول «لا» غير موجود ؟ هذا سيكون إجحاف، ففي تاريخ دولة الإمارات نرى أنه موجود تطبيق سليم لحقوق الإنسان في كل المناحي التي ذكرتها قبل قليل، ففي دولة الإمارات - الحمد لله - ننعم بحقوق كاملة سواء كانت سياسية أو دينية او اجتماعية أو حرية الرأي، فكل هذه الأمور مكفولة في الدستور، يبقى إذاً لماذا ينادي البعض أن هذه الحريات مسلوبة، ولماذا لا تعطى هذه الحريات بالكامل، فالذي يُنقص من هذه الحريات إما أن يكون لديه أجندة خاصة يأتي بها، أو أنه يريد أن يوصل فكرة غير صحيحة عن

دولة الإمـارات، أو أن عنده عدم فهم لهذه الحريات كما أشرت أن الحرية السياسية كثير من المنظرين الإماراتيين يقولون أن الحياة السياسية غير مكتملة في الدولة، ولكن هناك تعاريف أخرى أن الحرية السياسية تعني اطمئنان الشعب إلى أسلوب الحكم والحاكم الذي يحكمه ويديره .

بهذا أنهي ورقة العمل وإن كانت مختصرة جداً، ولكن أقول أن دستور دولة الإمارات يحتاج إلى شرح أكثر وإلى تسويق أكثر لأنه من الدساتير الحديثة نسبياً والذي من بداية الاتحاد والمجلس الأعلى للاتحاد وحكومة دولة الإمارات حريصة - حقيقةً - على هذه الحقوق بإيصالها إلى شعب دولة الإمـارات والمقيمين، ومن الممكن أن نقول أن دستور الدولة متفرد بأنه أعطى للشعب والمقيمين ذات الحقوق، كذلك دستور دولة الإمارات وكما عرج معالي رئيس المجلس بالنسبة للاتفاقيات الدولية، فقد جاء نص في الدستور بأن هذه الاتفاقيات تطبق بالنسبة للمقيمين والمواطنين وذلك بقوة القانون والدستور .

سامحوني على الإطالة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

شكراً جزيلاً أستاذ زايد، طبعاً الورقة تحدثت عن حساسية مفهوم حقوق الإنسان، وكذلك تطور هذا المفهوم وتاريخ تطوره والفرق بين النظامين الغربي والإسلامي في النظر إلى هذا المفهوم .

كذلك تناولت الورقة دستور دولة الإمـارات، وربطت ما بين الحريات الموجودة فيه ومقارنتها ببقية الدساتير بشكل عام، وكذلك على أرض الواقع كيف تمارس هذه الحريات، وفقط أشير إلى كتاب ربما أشار له الأستاذ زايد وهو كتاب مهم وهو « حكم القانون»، فهذا الكتاب هو أحد الكتب المهمة الذي تناول تاريخ هذا المفهوم .

مداخلات وأسئلة المشاركين
حول ورقة العمل الأولى والردود عليها

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

لدينا مدة (15) دقيقة لمناقشة الورقة، فأرجو ممن يرغب بالمداخلة أو التقدم بالسؤال الإشارة إلى اسمه، تفضل الأخ مصبح الكتبي .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : عضو المجلس الوطني الاتحادي

بسم الله الرحمن الرحيم، أسعدتم صباحاً جميعاً، الحقيقة كنت أرغب بتأخير مداخلتي لكن لدي تساؤل، فأنا سأتكلم عن جزئية ممكن أن يطرحها الإخوة أصحاب أوراق العمل حول مفهوم حقوق الإنسان، وربما هذا الكلام يعرفه الأستاذ زايد وهو مفهومه لحقوق الإنسان أو في الإمارات أو في الخليج لكن مفهوم حقوق الإنسان في الدول الغربية، وبالذات - بين قوسين - حقوق الإنسان عند « هيومان رايتس»، هل هي حقوق الإنسان المطبقة فعلاً أو المأخوذ بها ؟ لأن هناك أعتقد أخذ بمعيارين في حقوق الإنسان عندهم أو في تقاريرهم الدولية، ربما تكون حقوق الإنسان في الوطن العربي مهضومة، وربما يتفق في هذا الكثير من الناس، لكن أعيد وأقول أنه في الخليج العربي وفي دولة الإمارات ربما نكون أفضل من غيرنا بكثير في مجال حقوق الإنسان وبالذات في دولة الإمارات، قبل فترة ربما سنة كان هناك بالتعاون مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المؤتمر الأول لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط في جمهورية مصر العربية في القاهرة، وتم فيه التطرق لحقوق الإنسان العربي بالتفاصيل، وبتقارير من الاتحاد الأوروبي ومن هيومان رايتس ومن بعض المنظمات - الحقيقة - التي تسيء وبهدف وبمشروع إلى الوطن العربي

وأنظمة الوطن العربي، وتطرق الاجتماع - الذي حضرناه بالصدفة في إحدى الورش إلى الهجوم على دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية فيما يخص حقوق الإنسان وحرية التعبير بالذات، وكان مثالهم المذكور أحمد منصور ولم يكن هناك أي جمعية أو أي مؤسسة حقوقية تدافع عن حقوق الإنسان في دولة الإمارات والخليج العربي، حقيقة بلا منة ولا شعورياً طلبت الكلمة ووقفت ورددت لا أقول بعنف ولكن بحرقة، وتضامن معي كل الحاضرين من العشرين دولة لمصلحة الإمارات وسمعة الإمارات، وكانت نقطة الارتكاز أنه لا حرية لحق التعبير في دولة الإمارات، وكما ذكر الأستاذ زايد فإن حق التعبير مذكور في نص خاص به في دستور دولة الإمارات، لكن من يوصل هذه الرؤية والصورة إلى العالم كله أنه - فعلاً - هناك حرية واضحة، ونحن لا نتكلم عن الشريعة والدين، فهذه حرية معروفة، لكن الحرية في العمل السياسي وفي العمل حتى النيابي فعلاً هناك حرية في دولة الإمارات ورموزنا وقياداتنا دائما خطوط حمراء، فمن يتطاول هذه ليست بحرية هذا شيء مرفوض، وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

شكراً أخ مصبح

تفضل الأخ مجدي غريب

السيد مجدي غريب الأحبابي : جامعة العين - أحد أعضاء المعهد القضائي في مدينة العين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

لدي سؤال بسيط : إذا كان دستور الدولة والذي وضع عام 1971م نص على هذه الحقوق فأنا أقول والكل يشاركني هذا الرأي أن هذه الحقوق متأصلة

وموجودة قبل هذا التاريخ حيث أن الحاكم في دولة الإمارات العربية المتحدة كان على دراية بهذه الحقوق منذ الخليقة، منذ تواصل الحاكم مع شعبه ومع المحكومين في دولة الإمارات، ومن ثم ظهر لنا الدستور في عام 1971م، والتساؤل الذي أطرحه هو : ما هو التوجه السياسي الغربي في صياغة سيناريو حقوق الإنسان في دول العالم وبالأخص في الدول العربية ولماذا هذا الهجوم؟ علماً بأن هناك دول سباقة وحافظة لمثل هذه الحقوق وتصونها وعلى رأسها دولة الإمارات العربية المتحدة، فلماذا هذا الهجوم؟ ومن هو الرادع ومن هي الجمعية المخولة التي تقف شامخة في وجه مثل هذه التوجهات ؟ وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

تفضل الأستاذ زايد بالرد

الأستاذ / زايد سعيد الشامسي: رئيس جمعية الحقوقيين والقانونيين

بسم الله الرحمن الرحيم، الحقيقة أن السؤالين او الموضوعين تقريباً ينصبان في موضوع واحد هو حقوق الإنسان والهجمة الغربية أو هجوم بعض المنظمات على دولة الإمارات أو الدول الأخرى، الحقيقة أن حقوق الإنسان في الغرب هي ليست وليدة دين واضح عندهم وإنما هي ممارسة، وكما ذكرت أن الملك كان يتسلط على الشعب حتى استطاع الشعب أن يأخذ بعض من هذه الحقوق بدايةً من عام 1215م، ونحن هنا في الدول الإسلامية لنا وضع مختلف بعض الشيء، وهذا طرحته ولكن دعونا نتكلم عن المنظمات التي تدعي حقوق الإنسان، هناك منظمات بالفعل تدعو إلى تصحيح وضع حقوق الإنسان والعمل على إعمال مبادئ حقوق الإنسان، وهناك منظمات مسيّسة دورها أن تتصيد الأخطاء وتزيد من أحجامها وتهاجم هذه الدول لأغراض سياسية، ونحن ربما في الكثير من المنتديات نقول أنه كما بدأت في كلامي أن

كلمة حقوق الإنسان تسبب حساسية عند بعض الناس، لماذا ؟ لأنه يعتقد أنها هجوم عليه وعلى شعبه وعلى وطنه أو على دولته، ولكن أفضل رد سمعته كان من الإخوة في وزارة العمل - وهم موجودون معنا - أن تعليمات معالي الوزير قالت اقرأوا هذه التعليقات وهذا الهجوم وطبقوه إذا كان غير مطبق عندكم حتى نستفيد من هذا الهجوم، لا أن نسمع دائماً ونقول أن هذا عدائي فدعونا نستفيد ونرى هل هذا فعلاً مطبق عندنا أم لا ؟ وهل هذه الانتقادات صحيحة ام لا ؟ فإذا كانت صحيحة نطبق الأفضل لدينا لأن حكامنا ودولتنا وشعبنا كلهم يريدون للدولة أن تكون الأفضل عن العالم كله، فلا ننسى أن قائدنا يقول « أنا وشعبي نحب الرقم واحد» إذاً يجب أن نعمل - كذلك - للوصول إلى الرقم واحد في كل المستويات بما فيها حقوق الإنسان، نعم هناك هجوم على الدولة، وهناك الكثير من المنتديات والكثير من المؤتمرات يخرجون علينا أصحاب هذه المنظمات الموبوءة والمشبوهة ويهاجمون الدولة ونسمع منهم الكثير، وفي بعض الأحيان يكون طرحهم حتى غير صحيح فعندما يأتي ليقدم طرح في تقرير كامل عن السعديات - على سبيل المثال - فيقولون أن العمال في بلادهم يدفعون أموالاً حتى يأتوا لدولة الإمارات فما دخل دولة الإمارات بهذا الأمر ؟! فالمفروض أن تحميهم دولهم، ولكنهم يحملون دولة الإمارات فوق طاقتها وزيادة عن الطاقة لأنهم يريدون أن لا يكون مستوى دولة الإمارات بالمستوى المطلوب أو حتى المنافس أو حتى لو يعلم شعبهم بالعيشة التي نعيشها سيطالبون هم بهذه العيشة، لذلك هناك أكثر من أجندة وأكثر من سبب يجعل هذه المنظمات تهاجم دولة الإمارات أو تهاجم دول الخليج، بالمقابل نحن - كما قلت في البداية - النظام الإسلامي والذي يعتمد في البداية على وجود العدالة، فلو طبقنا النظام الإسلامي عندنا فبعد فترة نحن من سنطالبهم بتطبيق هذا النظام لأنه أفضل، والذي من ضمنه - مثلاً - «أعط الأجير أجره قبل أن يجف عرقه»، فهذا من ضمن النظام الإسلامي وكذلك المساواة، فأنت والعامل أو رب العمل والعامل

يصلون جنباً إلى جنب في المسجد، إذاً هناك عدالة ومساواة موجودة، كذلك الكرامة الإنسانية في النظام الإسلامي غير موجودة في النظم الغربية، فلو طبقنا مبدأ الكرامة الإنسانية، نعم أنا عندي عامل وعندي خادم وخادمة وغير ذلك لكن وقت الصلاة يُصلون مع بعضهم البعض وربما يتقدمني أحدهم إذا وصل المسجد قبلي، إذاً المبادئ الإسلامية موجودة ويبقى أن نطبقها بالشكل الصحيح، وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

بقي لدينا ثلاث دقائق للنقاش، تفضل أخ سليمان

السيد سليمان: كلية الدفاع الوطني

السلام عليكم، وشكراً جزيلاً على هذه الندوة .

أتفق مع الأخ زايد في التفسير حول المقارنة بين النظام الغربي والنظام الإسلامي، والحقيقة عندي سؤال حول الأسبقية بين الحقوق الفردية وحقوق الجميع، فوقت كتابة الدستور الأمريكي كان هناك جدل كبير حول الأسبقية وهل علينا أن نحافظ على حق الفرد أو على حق الجميع، وجاء القانون بالحفاظ على حق الفرد أكثر من الجميع، وهناك تداعيات لذلك، وسؤالي هو: في الدستور الأمريكي لمن الأسبقية وكيفية تطبيق حقوق الفرد إذا كانت الأسبقية لحقوق الجميع ؟ القصد كيف ستكون حقوق الأقليات والأفراد محفوظة إذا كانت الأسبقية لحقوق الجميع، وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

تفضل الأخ زايد :

الأستاذ / زايد سعيد الشامسي: رئيس جمعية الحقوقيين والقانونيين

أعتقد أن دستور دولة الإمارات بدأ بحقوق المجتمع في البداية حيث تكلم

عن الأسرة والمجتمع بشكل عام، ثم تكلم في الفصل الذي يليه عن الحقوق الفردية، إذاً يتضح من الترتيب في الدستور أن حقوق المجتمع مقدمة على الحقوق الفردية، وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

تفضلي الأخت عائشة

الأخت / عائشة بالجافلي : نائب رئيس جمعية رؤيتي للأسرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرفني أول شيء تواجدي بينكم وأن أكون جزءاً من هذا المجتمع، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل بلادنا نبراسا لكل البلدان لأنه - حقيقة - حقوقنا - اللهم لك الحمد والشكر - مستوفية منذ قاد زايد الاتحاد، ومن الأشياء التي أتمنى أن تكون في أجيالنا لأن الإنسان عدو ما يجهل، فكما ذكر الأخ زايد فإن دستورنا - الحمد لله - شامل لحقوقنا وهو نابع من ديننا - اللهم لك الحمد والشكر، وأن غالبية العالم فقط مجرد يسمع أن العربي مهضوم حقه، ولم يقولوا استثناء - اللهم لك الحمد والشكر - أن الإمارات مغمورة بهذه الحقوق، لذلك نطالب بأن تكون أجيالنا على وعي بهذا الدستور العظيم، ونحن - اللهم لك الحمد والشكر - مسلمين وكلنا عيال زايد، وكما ذكرت نحن نسعى لأن نكون نحن وشعبنا في المركز الأول لكن عيالنا والأجيال القادمة تظن كما هي النظرة العامة في مجتمعات الوطني العربي أن الحقوق مهضومة، وكما ذكرت يجب علينا جميعا أن نعي هذه النقطة لأنها تؤثر على الأجيال القادمة، فنعلمهم قانوننا، فالمسألة ليست مجرد قوانين كدستور مكتوب وإنما يجب أن يطبق وأن يكون منهج في مدارسنا بحيث يتم تعليم الطفل منذ الروضة بأن الإمارات لم تتحد إلا لأنها مستوفية للحقوق وشكراً.

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

آخر المتحدثين، الأخت كلثم عبدالله تفضلي

كلثم عبدالله : عضو مجلس سيدات أعمال الإمارات

السلام عليكم ورحمة الله

حول هذا التساؤل أنا أعلم أن الدولة كفلت حق الطفل مجهول النسب وربطته مباشرة منذ الولادة بأن تستخرج له الهوية والجنسية وتربطه - أيضاً - بوزارة الشؤون الاجتماعية لتكفل له راتب، ولكن سمعت من إحدى الأخوات أنها تبنت طفلة من خارج المستشفى، وعمرها الآن (13) عام ولديها جواز سفر ولكنها مهددة باستمرار بإخراجها من المدرسة وعدم إعطائها شهادة لأنها لا تملك جنسية وإنما فقط لديها جواز سفر، والوالدة متخوفة من هذا الأمر، فهي ليس لديها أبناء ولكنها لديها طفلة، والآن بلغت (13) عاماً، وهي على وشك التخرج قريبا لكنها لا تملك هذه الجنسية، وأنا أعرف أن هذا الحق مكفول كحق للفرد في دولة الإمارات لكن مجرد تساؤل كيف يحدث هذا لأطفال منذ ولادتهم أن يحصلوا على الجنسية وآخرين وصلوا لهذا العمر ولم يحصلوا على ذلك ؟ وشكراً.

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

تفضل أخ زايد بالرد

الأستاذ / زايد سعيد الشامسي: رئيس جمعية الحقوقيين والقانونيين

في البداية بالنسبة للأخت التي تتكلم عن اللقيط أو المحضون أعتقد أن نص القانون واضح جداً، وأعتقد ان الجميع يجب أن يطبقه، وفي حال إذا كان هناك إجراء غير صحيح أو إجراء ناقص فالحصول على الجنسية يستوجب

استكمال الإجراءات، فاللقيط مباشرة يحصل على جنسية دولة الإمارات فأعتقد أن هناك إجراءات يجب استكمالها، وفي حال كانت الإجراءات مكتملة ولم يحصل على حقه فعليها أن تلجأ للقضاء .

كذلك بالنسبة لسؤال الأخ أنا أغفلت نقطة من هي الجمعية المخولة بالرد على مسألة حقوق الإنسان في الدولة، أنا أعتقد أننا كشعب الإمارات جميعاً مخولين في الدفاع عن دولتنا سواء كان بالكلمة أو بالقلم أو حتى بالدراسات وغير ذلك، ولكن جمعية الإمارات لحقوق الإنسان، وأتشرف أنني أتكلم أمام والدي «أبو نبيل» عبد الغفار حسين – رئيس الجمعية السابق والذي بذل خلال الفترة السابقة الكثير في الرد على هذه المهاترات، وكان له أكثر من مؤتمر صحفي للرد على هذه المهاترات، وكانت – حقيقة – مؤثرة في هذا الجانب، ولا زالت الجمعية قائمة بجهودها سواء مجلس الإدارة القادم، ويخطط – كذلك – لأن يكون مبدعاً في الفترات القادمة، ونتمنى لهم التوفيق، ولكن أكرر أن كل واحد وكل فرد في دولة الإمارات سواء كان مواطن أو غير مواطن مقيم في دولة الإمارات يجب أن يدافع عن هذه الدولة بالكلمة الحق، والكلمة الحق أن لا نجامل، فإذا كان هناك خطأ يجب أن نصحح أخطاءنا، ولا نجامل على سبيل الأخطاء، ولكن إذا كان لدينا مفهوم صحيح أو فهم خاطئ لدى الغير يجب أن نصححه حتى نصل إلى ما نصبو إليه وما يصبو إليه حكامنا بأن نكون الأفضل، وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

أشكر الأستاذ زايد على ورقته، وكذلك الإخوة الذين تداخلوا حولها، وطبعاً هذه الورقة والأوراق التالية – إن شاء الله – إذا كان هناك أية توصيات بشأنها ستكون في نهاية الندوة حيث سيتم عمل إصدار حول هذه الأوراق والمداخلات كذلك .

ورقة العمل الثانية :

«دور المجلس الوطني الاتحادي في حماية وتعزيز حقوق الإنسان»

سعادة علي جاسم أحمد

رئيس لجنة حقوق الإنسان في المجلس الوطني الاتحادي

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

الورقة الثانية تتناول دور المجلس الوطني الاتحادي في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وتتناول هذه الورقة دور البرلمانات بشكل عام في هذا المجال، وكذلك دور لجان حقوق الإنسان في هذه البرلمانات عند تناول هذه القضية الهامة كذلك ستتناول هذه الورقة دور المجلس الوطني ودور لجنة حقوق الإنسان في المجلس الوطني من حيث اختصاصاتها وكيفية ممارسة عملها وإنجازاتها. يقدم هذه الورقة الأستاذ علي جاسم أحمد، والأستاذ علي هو صديق وزميل وهو عضو في المجلس الوطني الاتحادي منذ العام 1993م وذلك في عدة فصول تشريعية متعددة، وقد شارك في العديد من المؤتمرات خاصة مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي والذي يتناول مثل هذه القضايا وهي قضايا حقوق الإنسان، كما أن الأخ علي هو رئيس لجنة حقوق الإنسان في المجلس الوطني الاتحادي فليتفضل مشكوراً .

سعادة / علي جاسم أحمد: عضو المجلس الوطني الاتحادي - رئيس لجنة حقوق الإنسان بالمجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الأخ محمد أحمد المر - رئيس المجلس الوطني الاتحادي

الإخوة والأخوات الحضور

باسم إخواني أعضاء لجنة حقوق الإنسان في المجلس الوطني الاتحادي أرحب بكم، ونتشرف بهذا اللقاء الذي يُعد أول لقاء وأول ونشاط عام لهذه اللجنة، ويسرنا أن يكون من بيننا العديد من المتخصصين في مجال القانون وفي المجال الدستوري وفي مجال الممارسة العملية، ونحن نلتقي اليوم لنعزز ثقافة حقوق الإنسان، ونحن بحاجة اليوم إلى مثل هذه المبادرات أكثر مما مضى، وقد تحدث سعادة الأخ زايد عن الممارسات السياسية لحقوق الإنسان وما تعرض له هذا المفهوم من تحريفات ومن أهواء ومن ممارسات، وسأتحدث في ورقتي عن الممارسات في البرلمانات وخاصة في المجلس الوطني الاتحادي وأنا أشبه ورقتي والأوراق المدنية كأنها بستان يانع أخضر يحمل الثمار ويحمل الأمل ويحمل الأكسجين ويحمل أشعة الشمس والصحة والحياة ولكن منذ بداية الحرب العالمية الأولى والجانب السياسي يحرق هذه البساتين، فكل المعوقات السياسية في مفهوم حقوق الإنسان تتأثر بالجانب السياسي، وهذه مقدمة قبل أن أدخل في الموضوع لأن الجانب السياسي دائماً هو الذي يؤثر على الجوانب الثقافية والحياتية والاجتماعية في كل المجتمعات، وأنا عضو في برلمان الدولة منذ العام 1993م ونتكلم في كل هذه القضايا، فدائماً الجانب السياسي هو الذي يؤثر على هذه الأمور، لذلك نود أن نحمي أنفسنا وأن لا نتأثر كثيراً بالجوانب السياسية، وقد كانت هناك محاولات سابقة في هذا الشأن، فقد تم إنشاء عصبة الأمم المتحدة والأمم المتحدة ومنظمات كثيرة غيرها منها منظمة عدم الانحياز وغيرها، وهذه كلها محاولات جادة للنأي بالعالم وشعوب العالم عن الممارسات والأخطاء السياسية والضغوط السياسية، وفي الوقت الحالي رجعنا نتأثر بصورة أكبر في الجانب السياسي والأمور التي تؤثر دائماً في موضوع حقوق الإنسان على الرغم من الممارسات وعلى الرغم من برامج المبادرات وعلى الرغم من برامج التنمية إلا أنها تتأثر دائما بالجانب السياسي، وطبعاً الجانب الإعلامي له دور في رفع مستوى الثقافة لدى الشعوب، وأن تتجه الشعوب إلى التنمية وبناء الحضارات

وبناء الإنسان وليس على التوجهات السياسية، فالتوجهات السياسية ربما يكون لها أناس مختصين في المجال السياسي، ولكن حتى السياسة يجب أن تسخر لخدمة الإنسان وخدمة المجتمع وبناء الإنسانية وبناء السلام وتحقيق الرفاهية والتنافس لخدمة الإنسان وتقديم الخدمات المتميزة في شتى المجالات، والبرلمانات تعتبر ممثلة الشعوب وتقوم بأدوار من شقين :

الشق المحلي: والذي يتعلق بالخدمات التي تقدمها الحكومة ويراقب الميزانيات ويراقب كيفية تنفيذ البرامج ويراقب مستوى هذه البرامج، وأيضاً يسعى إلى تقديم أفضل الخدمات للمجتمع، وتحمل البرلمانات دائما هموم المواطنين وآمالهم وتطلعاتهم، لذلك نجد في كل دورة أننا نتطرق إلى قضايا وموضوعات تختلف من مرحلة إلى مرحلة، ففي دولة الإمارات في البداية كنا نتحدث عن البنية التحتية في الدولة، وكنا نتمنى أن يكون هناك شارع وأن يكون هناك منزل وحديقة، أما اليوم وبعد أن اكتملت البنية التحتية فإننا نتكلم عن حديقة متميزة وعن فكرة متميزة وعن تعليم متميز وعن امرأة متميزة وعن قيادة وطنية، وهذا ما يميز الدول المتطلعة للحضارة، وتؤكد بأن القيادة في هذه الدولة تسعى بأن يكون الإنسان هو الهدف الاستراتيجي في سياساتها على مر الزمان، وأن تسخر كافة الإمكانيات لخدمة هذا الإنسان والرقي به .

الجميع تحدث عن دستور الإمارات، وفعلا أنا اطلعت على العديد من الدساتير في كل العالم، وأعتقد أن الإخوة المتخصصين في الدساتير يعرفون التواريخ التي مرت بها الدساتير وحتى في نظام التشريعات وحتى في القوانين وغيره نلاحظ أنها مأخوذة من بريطانيا أو من أمريكا أو من دول معينة وتدمج، لكن الدستور عندما ينبع من المجتمع ومن سماحة الدين ومن أخلاقياته وعاداته وتقاليده ومن رؤيته الخاصة فهذا هو الدستور الذي يعتبر مميز، ونحن أصبحنا قريبين من اليوبيل الخمسين، ودستور دولة الإمارات سيبقى على مدى السنوات القادمة، وحتى التعديلات التي تمت عليه خلال

الفترة الماضية هي تعديلات بسيطة لزيادة حصة المواطن في المشاركة، اما الأمور الثانية فقواعد الدستور راسخة .

يمارس المجلس الوطني الاتحادي من خلال لجنة حقوق الإنسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة في نظام حقوق الإنسان، فعندما يتحدد طرح موضوع معين للنقاش في المجلس الوطني سواء كان في التعليم أو في الإسكان أو في أي مجال كان وحتى إذا كان في الزراعة أو في الاقتصاد أو في التعليم أو السياسة فهذا موضوع عام، والجميع يتحدث في هذا الموضوع ويشارك فيه، لكن يبقى المسمى أننا نتحدث اليوم عن حقوق الإنسان، فهذه تأتي المشاركة بصورة مباشرة وغير مباشرة، فالمجلس الوطني يناقش الموضوع العام من الجانب الإنساني ومن جانب حقوق الإنسان بصورة غير مباشرة حتى قبل تشكيل لجنة حقوق الإنسان التي مر عليها سنتين فقط من الزمن، لكن المجلس يشارك أعضاءه دائماً في موضوع حقوق الإنسان والمطالبة بحقوق المواطنين ورفع قدراتهم .

كذلك الجانب القانوني ايضا المجلس الوطني له دور كبير في مراجعة القوانين من ناحية حقوق الإنسان، فأي قانون يأتي للمجلس يناقش على مستوى اللجنة المختصة وعلى مستوى المجلس الوطني بصورة عامة، ونجد أنه يكون هناك نوع من التفاعل حتى بين الحكومة وبين المجلس الوطني الأمر الذي يؤدي إلى وضع القوانين بصورتها الصحيحة وحتى إننا لا نجد بعد التطبيق الكثير من الثغرات، وبعض القوانين ربما مر عليها أكثر من عشرين سنة ولم تعدل، وهذا ناتج عن أن هذه القوانين درست بصورة جيدة، وأن المشاركة بها إيجابية بين الحكومة وبين المجلس الوطني الاتحادي، وتعتبر هذه القوانين نافذة وممارسة للمجلس الوطني الاتحادي، وهو ممثل شعب الإمارات في وضع القوانين والتشريعات وأيضاً ربما يقال أن المجلس الوطني الاتحادي يناقش الموضوعات ولكنه لا يصدر القوانين، لا، فالمجلس الوطني - أيضاً - يقترح في تعديل مواد قوانين قائمة وأيضاً إصدار قوانين جديدة

عن طريق التوصيات، وأيضاً دولة الإمارات بصفتها دولة حضارية نامية في أساسها تقوم بتحديث القوانين، وأيضاً تقوم بإصدار قوانين جديدة لسد ثغرات قانونية وتشريعية، أو لوضع قواعد أحياناً لحالات وأحياناً لجرائم معينة سواء كانت سياسية أو اقتصادية تقتضي قوانين خاصة، فالمجلس الوطني الاتحادي يمارس هذا الدور .

تعتبر عملية سن القوانين والتشريعات جوهر عمل البرلمانات، وهي العمل الوقائي للأسس والمعايير المتفق عليها دولياً، كذلك أهمية البرلمانات من خلال استخدام الأدوات الرقابية في مناقشة الموضوعات، فمثلاً نحن أحياناً نناقش في المجلس الوطني الميزانيات وأحياناً موضوعات وأحياناً برامج ومبادرات ونقيس النسبة أيضاً والميزانية بتركيبتها من ناحية برامجها والمبادرات الموجودة والفائدة المرجوة أو نسبة النجاح التي ستحققها الميزانية لأي مؤسسة خلال فترة زمنية محددة، فمثلاً عندما نطرح مدة أربع سنوات نقول أننا سنصل إلى هذا الهدف فننظر إلى البرامج خلال هذه الفترة والميزانيات المخصصة لذلك، وننظر أيضاً إلى تطور الميزانية بالنسبة للخدمات المقدمة، لذلك يكون المجلس هنا حقق نتائج جيدة عن طريق مراقبة البرامج والميزانية.

أيضاً بالنسبة لدور المجلس الوطني نحن نتحدث عن أعضاء المجلس الوطني الاتحادي بتواصلهم مع شريحة كبيرة من المجتمع سواء على مستوى الهيئات والمؤسسات وحتى على المستوى الثقافي، وكذلك في هذه الندوة التي تعتبر إحدى أدوات التواصل بين المجلس الوطني الاتحادي والمجتمع، لذلك ينقل أعضاء المجلس الوطني الاتحادي آمالاً وتمنيات واقتراحات وأفكار ونقيس حتى في البرلمان نسبة السعادة والرضى ونسبة النجاح المحققة من البرامج المقدمة لأبناء دولة الإمارات والمقيمين على أرض هذه الدولة .

بالنسبة للقوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان: طبعاً هناك ممارسة غير مباشرة وأحياناً مباشرة في هذا الشأن، وإذا كانت مباشرة

فيكون هناك نص دستوري في ذلك، فعندما نتكلم عن العنف الأسري يكون هناك نص قانوني في ذلك، أي يصدر قانون خاص بالعنف ضد الأسرة، لكن عندما نتكلم عن التعليم بصورة عامة فهنا تتدخل لجنة حقوق الإنسان أو يتحدث المجلس بلغة حقوق الإنسان في جانب حق الفرد في التعليم، فهناك يوجد نص دستوري، وهنا يوجد ميزانية ووزارة ومطالبات، فعندما تتكلم عن رفع مستوى التعليم فهذا يعني أنني أراقب التعليم ومستوى التعليم والأهداف المرجوة وأقيس مستوى النجاح الذي من الممكن أن نحققه خلال السنوات القادمة وما حققناه في الفترة السابقة، وأيضا ننظر للعالم أين وصل في مجال التعليم حتى نحقق النتائج المرجوة، وأنا أضرب التعليم كمثال، ولكن المجلس يتكلم أيضاً في الصحة والبيئة وكافة القضايا .

بالنسبة للقوانين ودور المجلس فيها تحدثنا عن هذا الأمر وقلنا أن هناك القوانين العادية والتي بعضها يخص البيئة وبعضها يخص التعليم، وبعضها يخص - أيضاً - الجرائم المهاجرة أو الجرائم المستحدثة، وأحياناً نقابل حالات مستجدة، فمثلاً نحن لم يكن في السابق عندنا ممارسات مثل العنف فنحن نعيش في مجتمع إسلامي قبلي متحاب دائماً حيث إن الجيران مثلاً يعتبرون كالأهل وليس الأسرة فقط، وحتى الحي بأكمله يعتبرون أنفسهم أهل، وهذا ما يميز دولة الإمارات حتى على مستوى الإمارات ككل حيث ترى أن الأسرة موزعة في السبع إمارات وفي أكثر من عشر مناطق ولكن المحبة والألفة دائماً هي التي تجمع أبناء الإمارات وأيضاً قيادة الإمارات على المستوى القيادي .

طبعا لجنة حقوق الإنسان في المجلس الوطني عمرها يقارب السنتين ولكنها تبني جسوراً في التعاون والتنسيق مع المؤسسات ذات الاختصاص بحقوق الإنسان، وتسعى اللجنة إلى التعاون مع الجهات المعنية في الدولة، ومن أهم آليات التعاون مع هذه الجهات إقامة الدورات التعليمية والندوات والمؤتمرات الدولية التخصصية والحلقات النقاشية من أجل تدعيم الجهود الرامية إلى

تعزيز قضايا حقوق الإنسان في دولة الإمارات .

ودائماً الممارسات والنشاطات يكون لها دور أو نتائج إيجابية ممكن أن تحققها على مستوى حقوق الإنسان، ففي دولة الإمارات هناك لجان كثيرة تتعلق بالأسرة وبحقوق الإنسان وفي رعاية المعنفين وفي رعاية كافة فئات المجتمع، وأيضاً حتى على مستوى الدولة هناك مبادرات تأتي من الحكومة مباشرة حتى أنها تكون أحياناً بدون تشريع وأحياناً يكون هناك تشريع والقصد من هذا كله هو حماية ورعاية المجتمع سواء كان فيما يخص الطفل أو كبير السن أو المرأة أو الرجل، فعندما نتكلم عن العنف فأحياناً يكون العنف متبادل، فأحياناً يكون رجل وأحياناً امرأة وأحياناً يكون طفل، وهذه هي طبيعة المجتمع، ولو نلاحظ أسباب العنف في دولة الإمارات نجد أن هذه المسألة ليست طبيعة مجتمعية وإنما ممكن أن نعتبرها ضريبة حضارية، فأحياناً تكون جريمة أو ظاهرة معينة مهاجرة تأتينا من الخارج كما ينتقل الفايروس من منطقة إلى منطقة وليس من طبيعة الدولة، فنحن كمجتمع كلنا في دولة الإمارات نعتبر أسرة واحدة وليس شعب متفرق، فكل واحد منا قريب من الآخر، لذلك الممارسات الخاطئة السلبية الموجودة في دولة الإمارات تعتبر مهاجرة، وهي ضريبة للتطور الحضاري وربما تكون متطلبات الحياة لها تأثير وبعض الممارسات الخاطئة، والمختصين في هذا المجال يعرفون الأمور التي أقصدها، ولكن - أيضاً - نجد الأيادي البيضاء ونجد التشريعات والجمعيات والكوادر المتميزة التي تقوم بهذا الدور والجهود المبذولة والمقدرة في لجان حقوق الإنسان في دولة الإمارات، وإلى الجهات الاجتماعية الراعية للأسر وللنساء وللأطفال ولكبار السن المعنفين، ونحن قمنا بمجموعة من الزيارات لوزارة الداخلية وللجهات الخاصة والجمعيات وغيرها، ونحن في المجلس الوطني الاتحادي نثمن ونقدر الدور الذي تقوم به كافة الجهات والعاملين فيها، ونتمنى - أيضاً - أن تساهم الحكومة والقطاع الخاص وكل إنسان في دعم هذه المؤسسات لتقوم بالدور المنوط بها، وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

شكراً جزيلاً للأخ علي جاسم على هذه الورقة، وطبعاً هذه الورقة – حقيقة – كانت حول دور المجلس الوطني الاتحادي، ودور لجنة حقوق الإنسان في المجلس، واختصاصات المجلس الوطني الاتحادي تنقسم إلى اختصاصين: اختصاص تشريعي واختصاص رقابي، فهو متلقي لمشروعات القوانين ومبادر في مسألة الموضوعات العامة وتوجيه الأسئلة، وإذا نظرنا إلى حقوق الإنسان بشكل عام، ليس في الجانب السياسي فقط ولكن في جوانبها المتعددة مثل التعليم والصحة والخدمات والكثير من الحقوق التي تعتبر أكثر أهمية بالنسبة للإنسان، فالمجلس يمارس هذا الدور من خلال مشروعات القوانين ومن خلال الموضوعات العامة، لكن كيف تمارس لجنة حقوق الإنسان هذا الدور ؟ الحقيقة أن أي مشروع قانون يحال من الحكومة إلى المجلس يحيله المجلس إلى اللجنة المختصة مثل لجنة شؤون الصحة إذا كان مشروع القانون يعنى بالصحة، ويحال إلى لجنة التربية والتعليم إذا كان مشروع القانون يعنى بالتعليم، وهكذا، وفي نفس الوقت في كل مشروعات هذه القوانين هناك جزئية تعنى بحقوق الإنسان، هذه الجزئية تحال إلى لجنة حقوق الإنسان لإبداء رأيها في هذا المشروع، وطبعاً إنشاء لجنة حقوق الإنسان في المجلس الوطني الاتحادي جاءت مسايرة للتطور، وفعلاً الآن لجان حقوق الإنسان تعتبر واحدة من اللجان الدائمة في معظم البرلمانات، ودولة الإمارات والمجلس الوطني الاتحادي ليست استثناء، فقد استشعر المجلس أهمية وجود مثل هذه اللجنة رغم أن معظم هذه الحقوق تناقش من خلال اللجان الدائمة في المجلس، وأنا – طبعاً – أشكر الأخ علي.

مداخلات وأسئلة المشاركين

حول ورقة العمل الثانية والردود عليها

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

نفتح المجال للمداخلات والأسئلة حول هذه الورقة لمدة (15) دقيقة .

تفضل الأخ محمد بن هويدن

سعادة / محمد عبدالله بن هويدن: عضو بالمجلس الاستشاري في الشارقة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أرحب بكم ومشكورين على هذه الاستضافة، وأشكر معالي رئيس المجلس الوطني ، وأتمنى التوفيق لهذه اللجنة الوليدة الجديدة في المجلس الوطني، ونتمنى أن يكون لها أثر طيب وإيجابي على مستوى كافة مناطق الإمارات، ونتمنى أن نستضيف هذه اللجنة في منطقتنا وهي المنطقة الوسطى للتعريف بدورها وتعريف الناس بها.

سؤالي هو: أتمنى أن يكون لهذه اللجنة تأثير على ما ذكره الإخوة من هذه المنظمات المشبوهة التي عليها الكثير من الشبهات التي تصب على الدول العربية أو على دولة الإمارات، فأتمنى أن يكون للجنة حقوق الإنسان في المجلس الوطني الاتحادي تأثير في هذا المجال، وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

تفضلي الأخت سوسن

سوسن : من تلفزيون أبوظبي

السلام عليكم ورحمة الله

طبعاً يقال أن حريتك تنتهي حينما تمس حرية الآخرين، ولكن يجب أن نقف عند مفهوم هذه الحرية بالنسبة للبعض، وأنا كان عندي تعقيب عندما تحدثت الأخت كلثم عن مجهولي النسب، فأود القول أن هناك القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2012م بشأن رعاية الأطفال ومجهولي النسب صدر من صاحب السمو رئيس الدولة « حفظه الله»، وطبعاً أتكلم عن مجهولي النسب حسب إحصائيات عام 2010م، - وهذا طبعاً ردا على الأخت كلثم وتعقيباً على كلامها - فقد ظهرت نسبة لمجهولي النسب حيث وصل عددهم إلى (874) شخصاً مجهول النسب، وهذا حسب إحصائيات وزارة الشؤون الاجتماعية لعام 2010م، وحينما نضرب هذا العدد في عشرين سنة قادمة سيكون مجموع مجهولي النسب هو (17480) شخص مجهول نسب، وإذا ضربنا كذلك هذا العدد في عشر سنوات قادمة سيكون مجموع مجهولي النسب هو (174800) مجهول نسب في دولة الإمارات، وسؤالي إلى المسؤولين وإلى اللجنة أيضا هو أنه إذا حسبنا أن هذا الرقم وهو (174800) مجهولي النسب في الدولة سيحملون جنسية وجواز سفر دولة الإمارات، فماذا ستكون نسبة سكان دولة الإمارات من نصيب مجهولي النسب فيما بعد؟ الحقيقة ياحبذا لو يناقش هذا الموضوع في المجلس الوطني الاتحادي من خلال الجلسات القادمة، وطرح آليات كما طالبت بها مجموعة من الوزارات منها وزارة الشؤون الاجتماعية لطرح آليات بشأن تعديل أو قانون يلزم بمعرفة نسب مجهولي النسب في دولة الإمارات خاصة أننا الآن لدينا تقنيات عالية ممكن من خلالها معرفة مجهولي النسب، وحفظاً لدولة الإمارات ونسب أهالي هذه الدولة خاصة عندما نسمع عن بعض الأحداث المؤلمة، فعندما نرجع إلى أصل هؤلاء الخارجين عن القانون نجد أن نسبهم لا ينتمي لدولة الإمارات بأي شكل، والحقيقة لا أريد الدخول بالتفصيل في الموضوع ولكن أتمنى أن يتم مناقشة هذا الموضوع في المجلس الوطني، وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

شكراً، **تفضلي الأخت أسماء الجناحي**

السلام عليكم ورحمة الله، الحقيقة أنا خلفيتي بسيطة في حقوق الإنسان لكن خلفيتي في التسويق الإلكتروني أكبر، والحقيقة نحن نرى أن عندنا ممارسات إيجابية كثيرة، وعندنا لجان كثيرة في مجال حقوق الإنسان مثل لجنة حقوق الطفل وحقوق المعاقين وحقوق المرأة والمساواة، لكن ولا لجنة من هذه اللجان فكرت في تسويق نفسها أو الترويج لنفسها عالمياً، صحيح نحن نذهب في ندوات خارجية ونذهب لجنيف وإلى كل مكان، لكن في النهاية أنت يوجد عليك هجوم إعلامي وهجوم تسويق إلكتروني، فمجرد - مثلاً - أن تكتب على الإنترنت كلمة (هيومان رايتس) باللغة الإنجليزية نجد أن أغلب المواقع التي تخرج في الصفحة الأولى من البحث على «جوجل» كلها ضد دولة الإمارات، فلماذا لا نقوي الجانب الإلكتروني عندنا بحيث ننافس هذه الجهات التي تخرج لنا في الصفحة الأولى من البحث، ومن الإحصائيات العامة تقول أن ما يظهر في الصفحة الأولى من البحث يؤثر على الطرف الثاني في المصداقية، والحقيقة إذا كانت الأشياء الإيجابية الموجودة أو الحقيقة التي نعمل عليها لا تظهر في الصفحة الأولى من البحث أمام الناس وإنما تأتي في الصفحة الأخيرة من البحث فلن يراها أحد، فنحن نعمل كثيراً وعندنا ممارسات إيجابية كثيرة وليس عندنا انتهاكات ولكن هذا ما يظهر في الصفحة الأولى عندما تبحث في الانترنت، وهذا يعني أننا لسنا الطرف الذي لديه القوة في التسويق والترويج، فأتمنى أن يكون هناك لجنة خاصة بالتسويق الإلكتروني لهذه اللجان أو حتى في المجلس الوطني، وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

شكراً جزيلاً، أعتقد أن هذا الموضوع ذو أهمية كبيرة جداً، **تفضلي الأخت فاطمة الرويني**

الأخت / فاطمة الرويني : بكالوريوس دراسات إسلامية معاصرة - دكتوراه في العلوم الإدارية :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أولاً أشكر هذا التجمع وهذه الندوة الطيبة، ففيها استفادة عظيمة وإن كان - طبعاً - حضوري كان للاستفادة والاستزادة في هذا الأمر، والإخوان تكلموا عن أمر بأن هناك جرائم دخيلة على دولة الإمارات وهي ليست من أطباعنا ولا عاداتنا، ونحن طبعاً نختلف عن هذا الشيء فهو ليس وليد الدولة .

الشيء الآخر: طبعاً تطرق الأستاذ عن موضوع التعليم ودولة الإمارات - الحمد لله - تعتبر سباقة جداً وتعتبر من الدول التي لها بصمة عالية جداً خارج الدولة سواء في البعثات الخارجية أو التوسع في هذا النطاق من المؤسسات أو التعليم العالي، وأنا طبعاً عندي سؤال فنحن نعلم أبناءنا اللغة الانجليزية والتكنولوجيا، والأشياء التي توسع مدارك الطالب سواء في المرحلة الثانوية أو المرحلة الجامعية وخاصة التعليم الخاص، فلماذا لا يكون هناك اجتماع لهؤلاء الطلاب الذي سيسافرون لخارج الدولة فبدل أن نفهمهم اللغة الانجليزية وماذا سيدرسون نعلمهم مبادئنا وقيمنا الإسلامية وحقوقنا، بحيث يكون هذا الطالب خارج الدولة يعتبر رسالة لدولة الإمارات حتى يستطيع أن يرد ويدافع عن الدولة، فنحن عندنا - للأسف - غالبية الطلاب ليس لديهم الثقافة في هذا الجانب، فالآن الطالب لديه ثقافة حول تطور الغرب وأين وصلوا وما هي المعلومات التي بالإمكان أن أكتسبها، لكن أن أكون أنا صورة عاكسة لبلادي خارج دولة الإمارات كابن الإمارات وأن أسوق لبلادي قيمها وعاداتها والحقوق الإسلامية كما ذكرتم في بداية الندوة، فهذا أمر مهم جداً، وهذه الحقوق كلها موجودة في النظام الإسلامي، ونحن حسب عاداتنا وتقاليدنا لا نستطيع أن نطبق الحقوق الإنسانية على الغرب لأنها تختلف باختلاف العادات والقيم، فيا

حبذا لو تؤخذ هذه المسألة بعين الاعتبار بحيث تقوم الجهات المختصة والمعنية بهذا الأمر بعمل اجتماعات للطلاب خاصة في المرحلة الثانوية وأنا - صراحة - فخورة بشبابنا في المرحلة الثانوية ومرحلة التجنيد والإبداع الرائع واللهفة على التقدم لهذه الخدمة أن يكون هناك توعية في هذه الأمور لهؤلاء الشباب الذين سيخرجون للدول الأجنبية للدراسة بحيث نعلمهم حقوقهم في الدولة وكيف يدافعون عن هذه الحقوق خارج الدولة، وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي : الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

تفضلي الأخت مريم الأحمدي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

طبعاً أنا أحببت وجود لجنة حقوق الانسان في المجلس الوطني الاتحادي وأتمنى - إن شاء الله - المزيد والمزيد من هذه الندوات ومعرفة تفاصيل أكبر وطبعاً تفضل الأخ علي وأخبرنا بأن البرلمان أو المجلس الوطني من اهتماماته هو الشعب، وذكر أن هناك قوانين لم يتم تعديلها منذ عشرين عاماً دلالة على قوتها، انا كنت أتمنى بالإضافة لقوتها أن تحث الجهات المختصة على تعديل بعض القوانين، وتعديل بعض النصوص التي تمس حقوق المرأة خاصة كقانون رقم (53) للعقوبات وحق التأديب للزوجة، فهذا كل امرأة تطالب به فصحيح أن القوانين قوية لكن لا يمنع من مراجعتها، وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

تفضل الأخ يوسف الشحي

السلام عليكم، لو سمحتم اليوم أثار سعادة الأخ حمد الرحومي موضوع ازدواج الجنسية، فهناك الكثير من مواطني الإمارات في عام 2014م

وخلال الثلاث سنوات الماضية يسعون للحصول على جنسية أجنبية، فما هو السبب في ذلك ؟ فمواطنو الدولة بدأوا يسعون للحصول على الجنسية الأمريكية والبريطانية والفرنسية، فلماذا لا نجلس مع هؤلاء المواطنين ونسألهم لماذا يسعون للحصول على الجنسية الأمريكية والبريطانية والفرنسية ؟ فلماذا لا نجلس معهم ونسألهم سبب السعي للحصول على جنسية أخرى ؟ وهذا الموضوع أثاره - كما ذكرت - الأخ حمد الرحومي اليوم في الصحيفة، وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

تفضل الأخ عيسى العربي

الأستاذ / عيسى العربي : مستشار دولي في مجال حقوق الإنسان

السلام عليكم، أشكر القائمين على هذه الندوة، حقيقة أود الإشارة إلى نقطة مهمة وهي أن قضية حقوق الإنسان في عالمنا الحالي هي ليست خيار بل أصبحت التزام دولي، والإمارات هي جزء من منظومة الدول، وهي أمام تحديات كبيرة في مجال حقوق الإنسان والتي تنبع من التزامات دولية واتفاقيات وعهود، وكونها جزء من منظومة الأمم المتحدة فهي ملزمة بهذه الإلتزامات، إضافة إلى التزامات من خلال آليات المراجعة الدورية الشاملة، فهناك تحدي كبير يواجه غالبية الدول المهتمة بقضايا حقوق الإنسان في مجال مواءمة التشريعات الوطنية مع التشريعات الدولية وهل السيادة للتشريعات الدولية أم للتشريعات الوطنية ؟ فهذه تحديات كثيرة وأعتقد أن تعاطي الدولة في الإمارات أو دول الخليج أو الدول الأخرى بشكل سلبي مع كل ما يأتي من تقارير سلبية مسيّسة ليس دائماً الخيار الأفضل، فيجب التفريق ما بين التقارير التي تصدر عن منظمات أممية تابعة للأمم المتحدة والتقارير التي تصدر من منظمات دولية مثل هيومن

رايتس وأمنستي وغيرها، وأعتقد أنه إذا خرجت هذه الندوة بتوصية فأتمنى وأتشرف أن أطرحها في الدولة، فحقاً دولة الإمارات سيكون لها الريادة التي عودتنا دائماً عليها في كثير من المجالات، والتوصية هي أن تؤسس استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان، فتعاطي دولة الإمارات رائد وجميل جداً وراقي في كثير من الأمور، ويكفي أننا نتكلم اليوم عن وجود لجنة دائمة لحقوق الإنسان في المجلس الوطني بالرغم أن الكثير من الدول العربية والخليجية لا يوجد فيها مثل هذه اللجنة، وإذا كانت موجودة فهي لجنة مؤقتة، فالتوصية هي إنشاء استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان في دولة الإمارات وتأصيلها بشكل رئيسي وتفعيلها على مستوى الجامعات وعلى مستوى الشباب وعلى مستوى المؤسسات وإعداد جيل متخصص من الشباب الإماراتي للتعاطي مع قضايا حقوق الإنسان على المستوى الدولي فأعتقد أن هذه المسألة تعتبر قضية أولوية، وشكراً.

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

تفضل سعادة الأخ مصبح الكتبي

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : عضو المجلس الوطني الاتحادي

شكرا أبو خالد، أنا ليس لدي مداخلة وإنما فقط عندي بشرى للأخت التي تكلمت عن مجال التعليم، ففعلاً هناك مشروع عرض على مستوى القمة في الوطن العربي وهو مشروع التربية على حقوق الإنسان، وهو إعداد مناهج في حقوق الإنسان ستعمم على الوطن العربي بأكمله، وأعتقد أنه تم تشكيل لجان لدراسة هذا الموضوع، وإن شاء الله سيرى هذا المشروع النور في العام القادم أو العام الذي يليه، وكما ذكرت هذا المشروع تم طرحه على مستوى القمة ليعمم على كافة الوطن العربي وذلك من أجل التربية الصحيحة لحقوق الإنسان وليس الأهواء، وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

تفضل سعادة الأخ علي جاسم

سعادة / علي جاسم أحمد : عضو المجلس الوطني الاتحادي

طبعاً هذا الموضوع هو موضوع يهم الجميع، ونحن سعيدون بالمشاركة وطرح الأسئلة والاستفسارات، ونحن نتحدث - كما ذكرت في البداية - عن ثقافة حقوق الإنسان في كل المجالات سواء في مجال القوانين والتشريعات والممارسات والاتفاقيات الدولية وغيرها من هذه الأمور، وهذا أمر طيب وأخي بن هويدن نحن نعتبر عائلة برلمانية، فأنا عشت معكم في عدة مراحل ودائماً نجد من العائلة أشخاصاً متميزين ومساهمين في المجلس مساهمة إيجابية، ولجنة حقوق الإنسان في المجلس الوطني على استعداد سواء كان في الذيد أو على مستوى إمارة الشارقة أو على مستوى أي إمارة أو أي جمعية في إطار نشر ثقافة حقوق الإنسان، فلجنة حقوق الإنسان في المجلس مستعدة بأن تتعاون مع أي جهة لإقامة أي نشاط أو لنشر ثقافة حقوق الإنسان .

الإعلامية الأخت سوسن : طبعاً عندما نتكلم عن الحريات وغير ذلك فحتى في التشريعات والمفاهيم نقول أنه في أمريكا على مدى السنين أو في أوروبا أو في أي دولة من دول العالم المفاهيم تتغير دائماً، وأنا ذكرت أن الأمور السياسية هي التي تلعب دوراً اليوم وتؤثر على المجتمعات وعلى الدول ومن هذا المنطلق كانت لجنة حقوق الإنسان بمبادرة من دولة الإمارات تبنت في البرلمان الدولي مشروع نظام وهو القانون الدولي بين المفاهيم الوطنية للسيادة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا حظي بموافقة لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الدولي، وأيضاً اعتمدته الجمعية العامة وسيتم الاتفاق بين البرلمان الدولي والأمم المتحدة وتشكيل لجنة لإصدار قرار يتعلق بتطبيق هذا المفهوم نظراً لما يشهده العالم، ونجد أمثلة كثيرة اليوم تحت مفهوم حقوق الإنسان سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو العرقي أو الديني يتم

التدخل من خلالها بالدول، وهذا يعتبر من أهم الأسباب لكثير من بؤر التوتر اليوم ليس فقط في الوطن العربي وإنما في دول أخرى، وحتى عندما نتكلم عن الدول الديموقراطية الكبيرة نحن دائماً نقول أن القانون والحرية هما شيئان، فالحرية تعني أن لا تعتدي على حقوق الآخرين، وكذلك الحرية أن تلتزم بالقانون، والحرية - أيضاً - أن تلتزم بسلامة المجتمع، وأن تحافظ على بلدك وعلى إنجازاتك وعلى نظامك السياسي وأن لا تخترق مصالح الدولة العليا، فهذه الممارسات عندما نتكلم عن الحريات سواء الحرية الفكرية أو الحرية السياسية وغيرها فيجب أن يكون لهذه الحرية ضوابط ففي كل الدول التي تتكلم عن الحريات والديموقراطية أيضاً هي تتكلم عن الضوابط لهذه الحرية، فالضوابط موجودة في كل شيء، في القانون وفي السير وفي الأكل والشرب والممارسة وغير ذلك .

بالنسبة لتساؤل الأخت أسماء الجناحي : طبعاً اليوم نحن نتكلم عن عصر المواقع الإلكترونية والتقنية والتواصل بين شعوب العالم، فاليوم الجميع يعتبروا تحت سقف سماء واحدة وتحت سقف واحد، فلا نستطيع أن نغلق الأبواب، فيجب أن تفتح الأبواب، وأيضاً الثقافة اليوم أصبحت عند الشعوب على درجة كبيرة، فالجميع كل واحد في مجال تخصصه، فأنا إذا كنت في مجال حقوق الإنسان، وإذا كنت في مجال المرأة أو في مجال الاقتصاد أو في غيره من المجالات، فنحن - الحمد لله - عندنا جميع المؤسسات الموجودة في دولة الإمارات لديها مواقع إلكترونية، ويبقى مسألة التسويق بطريقة حسب الاهتمامات، فإذا كان هناك شخص مهتم بالقانون سأتكلم في القانون، وإذا كان في حقوق الإنسان يكون في حقوق الإنسان، وإذا كان في الاقتصاد يكون في الاقتصاد، فنتمنى أن نسجل هذه الفكرة ضمن التوصيات بأن يكون هناك جهة من الجهات المعنية مختصة بنشر مواقعها للتعريف بواقعها والخدمات التي تقدمها، وبالنسبة للمواقع المعادية نحن نتكلم عن أننا نحن الأساس فنحن دولة الإمارات ونحن شعب الإمارات ونحن حكومة دولة الإمارات ولا نرضى

لا لإبن دولة الإمارات ولا لحاكم من حكام الإمارات ولا لدستور الإمارات ولا قيادة دولة الإمارات ولا رموز الإمارات بأن يتحدث عنها أي شخص، لكن نحن بهذه الثقة بأنفسنا واعتزازنا بأنفسنا وقيادتنا لا ننظر لشرذمة من المواقع أو من الأفراد التي لا تمثل الرأي العام، فيكفينا فخراً فالجميع يسافر إلى جميع دول العالم، وأحياناً تجد شركة طيران أو سفارة تُرحب بك في كل مكان في العالم عندما يسمعون أنك من دولة الإمارات فأنت سفير دولة الإمارات، وكل مواطن موجود يعتبر سفير لدولة الإمارات في الداخل والخارج .

أعتقد أن إحدى الأخوات طرحت موضوع التعليم: طبعاً بعض الأفكار التي طرحت في هذه الندوة ستسجل ضمن التوصيات، وأيضاً ستطرح ضمن خطة عمل المجلس الوطني حيث ستطرح على هيئة موضوع عام يناقشه المجلس الوطني خلال الفترة القادمة .

بالنسبة للأخت التي سألت عن تطوير القوانين والتشريعات: أنا عندما ذكرت أن بعض القوانين مر عليها عشرين سنة دون تعديل فهذه هي طبيعة القوانين، فهي تكون حسب الجهة المقصودة بهذا القانون، فمثلاً القانون الاقتصادي لو طرحته في السوق للتطبيق فستجد أنه بعد فترة ربما شهر يحتاج لتعديل، لكن هناك بعض القوانين تكون منظمة، وأحيانا بعض القوانين تكون قوية وتعدل فيها اللوائح، لأن اللوائح تعتبر آلية تطبيق القانون فالقانون عندما يكون معد بصورة جيدة ويعطي مساحة للحركة من خلال اللوائح الداخلية، فبذلك نسهل بدلا من تعديل القانون لأن هذا يعتبر الطريقة التطبيقية للقانون، لكن هناك بعض القوانين نطالب دائما بتعديلها إذا كان يحتاج الأمر لتعديل مواد معينة فيها لأنها أصلاً تتأثر هذه القوانين وبعض المواد فيها بالممارسات والحياة العامة، وأحياناً حتى بعض الجرائم وغير ذلك عندما يكون فيها العقوبة غير مشددة يتم المطالبة بتعديلها، لذلك نحن نطالب دائماً بأن يكون هناك صرامة في تطبيق القوانين، وحتى المشرعين والقضاة ينادون بأن يكون هناك تشديد للعقوبة في بعض الجرائم، وأحياناً

يكون هناك حرية الاختيار للقاضي لأن يختار بين عقوبة وأخرى، فهذه الأمور تختلف بالنسبة للتشريعات والقوانين، وكل قانون يختلف عن الآخر حسب المجال الذي يغطيه كل قانون .

بالنسبة لتساؤل الأخ يوسف الشحي عن ازدواجية الجنسية: الحقيقة ممكن أن نعتبر هذه الظاهرة هي ممارسات فردية أو غير ذلك، ونحن – طبعاً – في الدولة عندنا نظام الجنسية الواحدة ولا يوجد عندنا نظام ازدواج الجنسية، وأعتقد أن الأفراد من الدول الثانية يتشرفون بالحصول على جنسية دولة الإمارات، ولا أعتقد أن عندنا مواطنين يريدون الحصول على الجنسية من دولة أخرى، فإذا كنا نتكلم عن المبدأ العام وعن الشمولية فهذه تختلف عن الفردية، فإذا كان هناك حالات معينة فتعتبر حالات فردية، ومع ذلك أعتقد أنه خلال المرحلة القادمة، وأنا سمعت بهذا الأمر ولا أستطيع أن أفتي به، هناك دراسة فيما يتعلق بموضوع حملة الجوازات ونظام الجوازات فدائماً المؤسسات المعنية تحدد أفكارها وبرامجها وآليات عملها، فهي أقرب لهذا الموضوع من المجلس الوطني، فالمجلس الوطني يناقش هذه الأمور إذا لاحظ وجود ظاهرة ملموسة تحتاج لعلاج، أو أحياناً التسريع بعلاج ظاهرة أو أحياناً التنبيه وطرق ناقوس الخطر، ولكن – أيضاً – في ممارسات الجهات المسؤولة في الدولة كل في مجال اختصاصه يقوم بالواجب المنوط به .

أعتقد أن أحد الإخوة سأل عن موضوع مواءمة التشريعات مع التشريعات والاتفاقات الدولية: لما نوقع على اتفاقية دولية ما فإنه عندما يتم سن تشريع أو قانون يتم الأخذ بما جاء في هذه الاتفاقيات، لكن في بعض القوانين أحيانا الدولة توقع على اتفاقية معينة ولكنها تتحفظ على أشياء معينة، فنحن دولة إسلامية لها نظام معين، فممكن أن أتوافق مع اتفاقيات أحيانا تكون دولية على مستوى العالم، وأحيانا اتفاقيات خاصة فيما يتعلق بموضوع الأسرة والمرأة وغير ذلك فأحيانا يكون في هذه الإتفاقيات بعض المواد التي نتحفظ عليها، فنوافق على الاتفاقية لكن ما يتعارض فيها مع الدين

والعادات والتقاليد ومصلحة الدولة يكون لنا الخيار في تطبيقها أو التحفظ عليها فهناك اتفاقيات نوافق ونوقع عليها ولكن نتحفظ في التطبيق على بعض بنودها، وهذا ما تتكلمون عليه حيث تقولون أننا دولة إسلامية وعربية لها عادات وتقاليد تخصها، فهناك بعض القوانين والاتفاقيات يكون فيها بعض المواد تمس هذه الجوانب، فتكون الدولة في هذه الحالة توافق على مثل هذه الاتفاقيات ولكنها تتحفظ على بعض المواد، لكن في الأمور العادية دائماً دولة الإمارات دولة سباقة في توقيع الاتفاقيات ودولة حضارية ودولة أصبحت اليوم - الحمد لله - إذا تكلمنا سواء عن فريق وزارة الخارجية أو حتى عن طريق المجلس الوطني الاتحادي عندما نسميه اليوم الدبلوماسية البرلمانية أصبحنا نقدم أوراق عمل وأفكاراً وتعديلات جذرية في منظومة العمل العالمية وليس في دولة الإمارات فقط، فقد خرجنا من نطاق دولة الإمارات إلى النطاق العالمي، وهذه الممارسة - طبعاً - تشيد فيها جميع دول العالم التي تعمل معنا في هذا المجال ففي كل مؤتمر دولي في السنة - على الأقل - مرتين تكون دولة الإمارات لها فكرتين مطروحتين على مستوى العالم، فهذا يعتبر ضمن الممارسات العالمية المتميزة للدبلوماسية البرلمانية والوفود البرلمانية التي تمثل دولة الإمارات في الخارج، وبالنسبة لسفير الدولة في الخارج طبعاً كل مواطن يعتبر سفير للدولة في الخارج، فالسفارة صحيح لها دور ولكن كل مواطن يعتبر سفير للدولة في الخارج، وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

شكراً أخ علي، ربما لأن الأخ علي هو رئيس لجنة حقوق الإنسان أخذ الكثير من الوقت .

ورقة العمل الثالثة :

« آليات الدولة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان
- نموذج اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر »

سعادة المستشار سلطان بن جويعد

عضو اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

بالنسبة للورقة الثالثة فهي تعنى باللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وربما يكون إنشاء هذه اللجنة في عام 2007م متأخراً، ولكن من الجيد أن دولة الإمارات بحكم طبيعتها من أوائل السبعينات أو من بداية التنمية فيها جلبت الكثير من العمالة والكثير من الأشخاص وفدوا للدولة للمساهمة معها في نهضتها، ولذلك فقد تعرضت دولة الإمارات للكثير من الهجوم والمغالطات على سياساتها فيما يخص حقوق الإنسان، والحقيقة ربما لم تنظر لهذا الموضوع في البداية باعتبار أنها كانت تعتبر محققة للكثير من الشروط في مجال حقوق الإنسان، لكن إنشاء مثل هذه اللجنة كان مهم جدا في تنسيق الجهود بين كافة الأطراف سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الاتحادي والمشاركة في المؤتمرات الدولية ذات العلاقة خاصة أن هناك تقريراً دولياً سنوياً في مجال حقوق الإنسان، ومن الأهمية بمكان أن تكون الدولة متواجدة وتدافع عن سجلها المتميز في هذا المجال، والورقة يقدمها الاستاذ الكريم سلطان الجويعد، وهو رئيس محكمة استئناف ومنتدب محامي عام للمكتب الفني للنائب العام للدولة – مدير إدارة فحص ومتابعة القضايا، وهو خريج الدفعة الأولى لمعهد تدريب الدراسات القضائية في وزارة العدل في عام 1992م، والتحق بالنيابة العامة في عام 1993م، وحالياً – كما أشرت – هو

مدير إدارة فحص ومتابعة القضايا، ومشارك في الندوات والمؤتمرات الدولية المحلية والإقليمية والدولية، وعضو اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر ممثل عن النيابة العامة فليتفضل

الأستاذ / سلطان جويعد: رئيس محكمة استئناف ومنتدب محامي عام للمكتب الفني للنائب العام للدولة - مدير إدارة فحص ومتابعة القضايا

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله

معالي / محمد أحمد المر - رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السيد / عبد الغفار حسين - الأب الروحي لحقوق الإنسان في دولة الإمارات

السادة الحضور

في البداية أتقدم بالشكر لكافة القائمين على تنظيم هذه الندوة والتي تعتبر من الجهود المحلية في نشر الوعي بمبادئ حقوق الإنسان وما يتعلق بالاتجار بالبشر، أو كل ما يتعلق بحقوق الضحايا في هذا الجانب .

في البداية التنوع الموجود في هذه القاعة من كافة الجهات جعلني أغير من ورقة العمل المقدمة، وأسعى - إن شاء الله - أن الم بكل الجوانب وفق ما رأيته من السادة الذين سبقوني في تقديم أوراق العمل الأخرى .

في البداية إذا تطرقنا لمعنى الاتجار بالبشر أقول أن الاتجار دائماً ينصب على البيع والشراء، فعندما يتحول البيع والشراء كتجارة إلى بيع وشراء للبشر فهذا يعني أن الأمر وصل إلى مرحلة من الدناءة أن تتعامل بالبشر كبيع وشراء كسلعة مما يتطلب مواجهة هذا الفعل أو هذه الجريمة لأنها تدر أرباحاً دولية، فبعد الأسلحة والمخدرات تأتي مسألة الاتجار بالبشر، لذلك اتفقت الإرادة الدولية على مواجهة مثل هذه الجرائم ومواجهة المتاجرين فيها، وفي نفس الوقت حماية الضحايا وتوفير كافة الحقوق لهؤلاء الضحايا ودولة الإمارات العربية المتحدة كجزء من المنظومة الدولية صدرت إرادة

المشرع في دولة الإمارات في عام 2006م في القانون رقم (51) في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر .

فيما يتعلق بالحقوق : دائماً الجرائم فيها طرفان هما طرف متاجر أو المتهم وطرف ضحية أو مجني عليه، والحماس لأي قانون يجب أن لا يخل بحقوق الإنسان في كل جوانبه سواء فيما يتعلق بالمتهم أو المجني عليه أو الضحية في آن واحد، فالمتهم – أيضاً – له حقوق يجب مراعاتها كما للضحية حقوق يجب مراعاتها، والتشريعات في دولة الإمارات العربية المتحدة في قانون الإجراءات وكافة القوانين نصت على كيفية محاكمة المتهم والإجراءات المتبعة في المحاكمة وكافة الحقوق التي يجب أن تتوفر له .

فيما يتعلق بضحايا الاتجار بالبشر: في السابق كنا نتناول من عدة قوانين إلى أن صدرت إرادة المشرع بإصدار هذا القانون حيث أفرد فيه باب للضحايا وكيفية التعامل معهم، فالحماس لصدور القانون يجب أن لا يخل بحقوق المتهمين والضحايا، وهنا بدأ التغير في مفهوم الطرح، فالقانون رقم (51) لسنة 2006م بعد تسع سنوات من التطبيق تم مراجعته، واللجنة الوطنية أعدت التعديلات المطلوبة على هذا القانون ورفعتها للجهات الرسمية ومنها المجلس الوطني الاتحادي، وتم مناقشتها على مستوى لجنة حقوق الإنسان والمناقشات عامة، وحصلت بناء على ذلك تعديلات على القانون وقد اشتركت في القانون كافة الجهات المعنية في الدولة بالإضافة إلى المظلة الرئيسية وهي المجلس الوطني الاتحادي قبل صدور القانون بشكل رسمي والقانون بعد صدوره ركز تركيزاً كاملاً على الضحايا، والتركيز على الضحايا ومراعاة إعطائهم كافة حقوقهم لم يأت من فراغ، فهناك توجه حكومي في البداية بذلك كما صرح سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم – رئيس مجلس الوزراء – حاكم دبي بأننا لن نتهاون في مواجهة المتاجرين بالبشر، وسنوفر الحماية الصحية والرعاية للضحايا، كذلك جاء بعد ذلك تصريح معالي الدكتور أنور قرقاش – رئيس اللجنة الوطنية – وزير الدولة للشؤون الخارجية

فيما يتعلق بالقانون بأننا سنستمر في مواجهة هؤلاء المتاجرين بالبشر وسنشترك مع كافة الفرقاء على مستوى العالم والشركاء في مواجهة مثل هذه الجرائم إذاً فلدينا قرار حكومي يساند هذا الاتجاه، وكذلك كافة الهيئات المعنية بتنفيذ هذا القانون ساهمت في التعديلات، وأيضا المظلة التشريعية ساهمت في تعديل القانون وإعطاء حماية أكثر للضحايا بشكل خاص، وهنا أعود إلى اللجنة الوطنية واختصاصاتها والواردة ضمن القانون، فاللجنة الوطنية تم تشكيلها كما تفضل معالي الرئيس بأنها أنشئت في عام 2007م بعد صدور القانون والذي يعتبر البداية الرئيسية في مكافحة مثل هذه الجرائم ومنذ صدوره وإنشاء هذه اللجنة تنوع فيها الأعضاء حيث شملت أعضاء من وزارة الخارجية ووزارة العدل ووزارة العمل وجهاز أمن الدولة وبعض الجهات مثل الهلال الأحمر ووزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية، وأضيف لها في عام 2009م النيابات والجهات المختصة الأخرى، وقد تكلم الإخوة عن موضوع الاستراتيجية، فاللجنة من بداية تشكيلها وضعت استراتيجية والتي تعتبر خطة عمل لها، والاستراتيجية وخطة العمل تطورت منذ نشأتها وحتى الآن، والآن أصبحت هذه الاستراتيجية ترتكز على خمس ركائز رئيسية هي : الحماية والمنع، الملاحقة القضائية، العقاب، حماية الضحايا، وتعزيز التعاون الدولي، فهذه الركائز الخمسة بدأت اللجنة الوطنية العمل عليها في كل جانب من الجوانب الخمسة وفق خطة استراتيجية معدة .

كذلك ذكر الإخوة التقارير، فأيضاً اللجنة كان لها دور في إعداد تقارير خاصة، فكما تفضل معالي الرئيس هناك تقارير دولية، وهناك منظمات دولية، ودولة الإمارات تشترك مع المنظمات الدولية بكافة فئاتها سواء المنظمات الدولية الحكومية أو الخاصة، وفعلاً نحاول أن نعترف بأن لدينا أخطاء ونأخذ هذه الأخطاء ونحاول العمل على تعديلها وتعديل القوانين والإجراءات عندنا بما يكفل حماية خاصة للضحايا ومراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بكفالة حقوق هؤلاء الضحايا .

فيما يخص النقطة الأولى من الركائز الخمسة وهي المنع والحماية: اتخذت اللجنة إجراءات كبيرة منها صدور القانون وصدور قوانين أخرى مشابهة فيما يتعلق بالتعاون القضائي الدولي، وكذلك القوانين ذات الصلة راعت في هذه الجوانب كيفية التعامل مع الضحايا وفق قرار اللجنة الوطنية كذلك آليات التعامل مع الصحافة والإعلام، فكل هذه الإجراءات اتخذت فيما يتعلق بركيزة المنع والحماية ومراعاتها، طبعاً من الصعب أن أحصر كل الجهود والأعمال التي قامت بها الوزارات بشكل كامل في هذا الجانب، لكن هذه مجرد نبذة .

أيضا فيما يتعلق بالملاحقة القضائية والعقاب: تم القبض على متهمين في هذا الجانب، والتقارير المعدة سنوياً شملت القضايا التي تم ضبطها وعدد المتاجرين وعدد الضحايا في مثل هذه الجرائم ونوعيات الضحايا والاحتياجات والتسلسل في كل قضية، فإذا لم يكن لديك قاعدة بيانات لن تستطيع بناء قرار في المستقبل، فقاعدة البيانات هي الأهم في بناء المستقبل والتصور المستقبلي فيما يتعلق بحماية الضحايا بشكل عام .

أيضا فيما يتعلق بحماية الضحايا: الدولة لديها جمعية دبي لرعاية النساء والأطفال، مراكز الإيواء، وحالياً تم إنشاء - أيضا - قسم خاص للذكور في أبوظبي، وهذه المراكز تعنى بحماية الضحايا وتقديم الرعاية الصحية والنفسية والعضوية وكافة الدعم لهذه الفئة من الضحايا .

أيضا فيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي : تم عقد شراكات كثيرة مع عدة دول ومع عدة منظمات ومع منظمات ومجموعات دولية مثل « أصدقاء مكافحة جرائم الاتجار بالبشر»، وبعض هذه المنظمات والمنظومات الدولية ربما لا نستفيد منها بشكل مباشر لطبيعة التغير كما ذكر الإخوة وطبيعة المنطقة الجغرافية لكن نحن نستفيد من خبراتهم ومن الإجراءات التي اتخذت في مثل هذا الجانب .

أيضاً كان للجنة دور في إنشاء صندوق خاص لتقديم الدعم المالي للضحايا في حال وجدوهم .

أيضاً قامت اللجنة بدور فيما يتعلق بمسألة التوعية، فالتوعية مطلوبة وضرورية في هذا الجانب لأن أكثر مشكلة تواجهها اللجنة والدولة بشكل عام أن المتاجر والضحية دائماً يكونوا من بلد واحد، وفي كل الأوقات أو من واقع القضايا التي رأيناها كلهم يكونوا من خارج دولة الإمارات العربية المتحدة وهذا يصعب علينا مسألة المكافحة، لذلك جاءت مسألة عقد الشراكات مع دول المصدر لهذه الجرائم لمكافحة مثل هذه الجرائم .

أيضاً فيما يتعلق بنشر الوعي تم الاتفاق مع مطارات الدولة، في السابق كان في أبوظبي وفي العين، وفي عام 2013م تم ذلك في كافة صالات مطارات دبي وحالياً في عام 2015م جاري موضوع نشر الوعي في باقي مطارات الإمارات الشمالية، فنشر الوعي ضروري، فمثل هذه الندوة تعتبر جزء من نشر الوعي وجزء من الجهود المحلية في مواجهة مثل هذه الجرائم، فاللجنة كان على عاتقها مسألة إعداد التقارير، والحمد لله اللجنة لديها منذ عام 2007م وحتى الآن تسعة تقارير، وهذه التقارير ممكن للجميع أن يطلع عليها من خلال موقع اللجنة الوطنية حيث تحوي الردود على الدول .

ونحن ليس لدينا شيء نخفيه، والحمد لله الدولة تعترف بالأخطاء الموجودة وتعزز التعاون مع الجهات الأخرى، وقد تعاونا مع المراقبين الدوليين ومع التقارير الدولية، وجاء الرد عليهم في هذا الجانب، ونستفيد من الأخطاء الموجودة ونعمل على تعزيز الثقافة الموجودة.

النقطة الأخيرة قبل أن أختم كلامي أقول أن الموضوع متشعب ولكن أود التأكيد أن الدولة ستستمر في مواجهة مثل هذه المفاهيم مع مراعاة حقوق الإنسان وحقوق الضحايا وكافة الجهود فيما يتعلق بجانب المكافحة، واسمحوا لي على الإطالة، وشكراً .

مداخلات وأسئلة المشاركين

حول ورقة العمل الثالثة والردود عليها

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

شكراً جزيلاً، نبدأ بالمداخلات، تفضل

د. هاني الطايع : جامعة الجزيرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، الدكتور هاني الطايع من جامعة الجزيرة، دكتوراه في قسمة المخ وعلاقتها بحقوق الإنسان، طبعاً بالنسبة لمادة حقوق الإنسان فنحن ندرسها في الجامعات كلها، وحتى بالنسبة لطلبة الدراسات العليا فنطالبهم بتوجيه أبحاثهم إلى حقوق الإنسان لكن كل ذلك غير كافٍ، لذلك نود تعزيز آليات تفعيل حقوق الإنسان وتوجيه إعلامي لدول الخارج، لأن دول الغرب يطالبوننا بحقوق وحريات زائفة أدت إلى تفسخ اجتماعي وانحلال أخلاقي وتفكك أسري، أدت إلى زيادة معدلات الجريمة عندهم ولكن الحمد لله في دولة الإمارات أقل معدل للجريمة لأن دولة الإمارات تتمسك بدينها الحنيف كما أن الدستور الإماراتي يعطي لكل شخص الحقوق ولكن في إطار العادات والتقاليد الموجودة في دولة الإمارات، لذلك نرجو توجيه وزيادة تعزيز حقوق الإنسان عن طريق الإعلام حتى يعلم الغرب بمدى حدود الحقوق الخاصة الموجودة في دولة الإمارات وحتى أقل شيء لا توجد عنصرية ما بين المقيم والمواطن ولا بين مسلم وغير مسلم بعكس الدول الغربية التي توجد بها العنصرية ولا يطبق فيها حقوق الإنسان بالمعنى الكافي وهي أول الدول التي تنتهك حقوق الإنسان بعكس دولة الإمارات، فنرجو التوجيه الإعلامي وزيادة البث والتوعية لدول الغرب بما في الدول العربية وخاصة دولة الإمارات وما توفر لديها من حقوق للإنسان، وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

شكراً جزيلاً، تفضل

السيدة / عفاف أبوكشوا : تلفزيون الفجيرة

حقيقةً أود أن أسأل سؤالاً ملحاً وهاماً يتعلق بالآليات الإعلامية ودورها في التوعية في مجال حقوق الإنسان، ما هي الآليات المناسبة للتصدي والرد على التقارير السالبة التي وردت من وزارة الخارجية الأمريكية ومركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في دولة الإمارات ؟ وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

شكراً جزيلاً، تفضلي

السيدة / مريم العامري:

السلام عليكم، بالنسبة للاتجار بالبشر كيف نستطيع أن نؤكد للدول الغربية بالقوانين وفي المطارات وفي منافذ الحدود لكي نحد من هذه الظاهرة ولا تكون ظاهرة منتشرة ؟ لأن كل ظاهرة بسيطة نستطيع أن نحد منها بالتالي تختفي، كيف نستطيع أن نصل إلى درجة الصفر ؟ وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

شكراً، تفضلي

السيدة / نادية المنصوري

السلام عليكم، هناك حرية محدودة وحريات غير محدودة، مثلاً وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت في كل مكان وأولادنا ليسوا بأمان الآن، مثلاً أولادنا بكل سهولة يستطيعون الدخول لأي موقع أو أي موقع غير أخلاقي فهل

نحن بأمان ؟ الأمان لا يكون في الشارع فقط، أولادنا في بيوتنا ليسوا بأمان، هل هناك رقابة على هذا الشيء ؟ كيف تستطيع دولة الإمارات أن تعطي الأمان لأولادنا ؟ أنا مثلاً أستطيع أن أضبط نفسي فهل ابنة بعمر 15 سنة أو 10 سنوات أو ولد قادرين على ضبط أنفسهم ؟ الآن لا يوجد بيت يخلو من الآيباد والكمبيوتر والإنترنت والواي فاي، أردت أن أطرح هذا الموضوع وشكراً.

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

شكراً، **تفضل أخ زايد** فيما يخص الجانب القانوني بالنسبة للمحطات :

سامحني يا سعادة المستشار فلا يفتى ومالك في المدينة، ولكن سأرد على الأخت التي تكلمت عن موضوع وسائل التواصل الاجتماعي، دعونا نسأل سؤالاً معاكساً، من الذي أوصل هذه الأجهزة للأبناء ؟ إنهم الآباء والأمهات لذلك المسؤولية مشتركة بين الدولة وبين الأسرة، الدولة شرعت القانون في سنة 2012م وهو قانون مكافحة جرائم التقنية الإلكترونية، وجعلت الكثير من التصرفات مجرمة حتى لا تنتهك خصوصيات الآخرين، منها التصوير والهاكرز ... الخ، لذلك أنا أعتقد أن التشريع وافي ويبقى مراقبة السلوك والتي هي تحت مسؤولية الأسرة للقيام بواجبها في تربية الأبناء .

كذلك بالنسبة للأخت وبالنسبة للاستراتيجية الإعلامية وهي قالت أنها من تلفزيون الفجيرة، أنا لو سألتها ماذا قدم تلفزيون الفجيرة للمجتمع في مجال حقوق الإنسان ؟ أنا أعتقد أن إجابتها ستكون « ليس لدي إجابة »، كثير من وسائل الإعلام بالفعل لديها قصور في توجيه الرسائل التي تخص حقوق الإنسان لعدم فهم القائمين على هذا الشيء، نتمنى من جميع وسائل الإعلام أن تهتم بشكل أكبر، ولاشك أن هناك من القائمين من هم مهتمون بالمواطن والمقيم ولكن الرسالة الإعلامية مازالت قاصرة، هذه وجهة نظري الخاصة وأعتقد أن هناك منكم من يوافقني الرأي وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

شكراً

تفضل:

طبعاً فيما يتعلق بالحد من ظاهرة الاتجار بالبشر، أنا سأقول عدة أمور من الصعب أن توجد شرطي لكل شخص يدخل الدولة ليحرسه، هذه نقطة النقطة الثانية وهي أن الدولة قطعت شوطاً كبيراً في مجال مكافحة مثل هذه الجرائم، وكما قلنا أن من ضمن استراتيجية اللجنة في البند الأول «المنع والحماية»، أوجدنا القوانين وأوجدنا التدريب وأوجدنا التوعية ووصلنا إلى بلدان المنشأ واشتركنا معهم في اتفاقيات ثنائية للحد من هذه الظاهرة لكن في دولة الإمارات لا تعد ظاهرة، ربما تكون ظاهرة في دول أخرى لكن في الدولة لا تعتبر ظاهرة، لكن نحن نعترف بوجود بعض الأخطاء ونعترف بوجودها ونحاول أن نواجهها، مادام أنها تدر أرباحاً للأشخاص لأن هذه جريمة تاريخية قديمة قدم السلاح والمخدرات والعبودية وقدم كل شيء فمثل هذه الجرائم كانت موجودة ولازالت وستستمر لكن دورنا إيجاد سبل لمواجهة مثل هذه الجرائم، والحمد لله رب العالمين الدولة قطعت شوطاً كبيراً وربما هناك شريحة توضح التنوع الموجود، فنحن لا نسير على رتم معين حيث هناك سنوات تزيد فيها القضايا وسنوات أخرى تقل نوعية مثل هذه القضايا، كما ترون ربما كان هناك أكبر مدة ضبطية في سنة 2010م والتنوع هذا لا يخيفنا بالعكس، لأن هذا يعني أن هناك زيادة وعي لدى القائمين على تنفيذ القانون بحيث يستطيعون مواجهة هذه الجرائم وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

شكراً، تفضل

السيد / مجدي غريب الأحبابي

لدي تساؤل بالنسبة لبعض الوظائف أو بعض مكاتب جلب العمالة، هل هناك مساهمة فعالة في خلق هذه المشكلة ؟ أعتقد أن السؤال واضح وهي العمالة بشكل عام، هناك عمالة تستقطب بأعداد هائلة والهدف واضح الهدف هو الاتجار بالبشر بالدرجة الأولى، في بعض المؤسسات قد يكون هناك حاجة للعمالة الوافدة أو المستوردة للدولة ولكن الذي ألاحظه أن هناك عمالة بهدف الاتجار بالبشر، فأين التشريعات ؟ وأين الحد من هذه العمالة؟ وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

تفضل، آخر المتداخلين

السيد / أحمد الشريف : رئيس جمعية الرياضيين بدولة الإمارات

أنا أحيي المجلس الوطني الاتحادي والأمانة العامة على جهودها للنزول إلى الميدان والواقع وملامستها لمثل هذه القضايا وهذا برنامج عظيم يحسب للرئيس وللأعضاء ورئيس الأمانة وأعضائها فأنا أحييهم على هذا الجانب .

سعيد أيضاً بالعنوان المطروح اليوم وهو حقوق الإنسان في دولة الإمارات وهو من القضايا الملحة والتي كانت من خلال السنوات الماضية هناك حساسية في الحديث عنها ولكن الحمد لله نحن تجاوزنا هذه المرحلة ودخلنا إلى تحليل القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان ومنها قضايا الاتجار بالبشر، ولكن - في الحقيقة - كنت أتمنى أن يكون من ضمن الضيوف الكرام أحد القائمين على الجانب التربوي، حقوق الإنسان ترتبط بالتربية وترتبط بالتنشئة، وكثير من دول العالم ولن أتكلم عن دول العالم غير العربية ولن أتكلم عن الدول العربية ككل، في منطقة الخليج هناك برنامج قدمته إحدى الدول وتحديداً مملكة البحرين على تعلم حقوق الإنسان من خلال النشاط الإثرائي ومن خلال

برنامج يسمى برنامج اللعب على بعض البرامج، وهذه في الحقيقة ممارسة ينشأ عليها الجيل في المدرسة، نحن لا نريد أن نحل قضايانا بردود أفعال أو نحل المشاكل فلنقم شراكة مع الميدان التربوي الذي أتصور أنه سيدرأ كثير من المخاطر ويجب أن يكون للتربية دور ملموس في هذا الجانب، مرة أخرى أحييكم وأتمنى إن شاء الله كل التوفيق والنجاح للمجلس الوطني الاتحادي والقائمين عليه، وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

شكراً جزيلاً للأخ أحمد وربما الأسبوع الماضي نظم المجلس ملتقى الشراكة مع جمعيات النفع العام وكانت إحدى الجمعيات التي دعيت هي جمعية المعلمين مثلها مثل غيرها، بالعكس أنا أعتقد أن مسألة وجود التعليم هي قضية مهمة ولكن تعرف أن هذا ربما أول نشاط للجمعية وهذا يفتح آفاقاً في المستقبل ليس فقط أمام لجنة حقوق الإنسان في المجلس الوطني أن تأخذ أنشطتها المستقبلية بعين الاعتبار كما طرحت يا أخ أحمد وهو طرح جيد وأنا أثمنه، وننتقل فيما يتعلق بالسؤال .

سعادة المستشار سلطان بن جويعد - عضو اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر:

فيما يتعلق بالسؤال طبعاً هذا يحتاج محاضرة أو ندوة خاصة لكن شهر 12 أي في نهاية ديسمبر تم عقد برعاية وزارة العمل وشرطة دبي مؤتمر دولي يتعلق بدور مكاتب الوساطة ومكاتب جلب العمالة من منظور حقوق الإنسان والاتجار بالبشر على مدى يومين وتم مناقشة كل الأمور، وطبعاً ضيق الوقت لم يعطنا المجال للكلام، لدينا المظلة الرئيسية وهي القانون رقم (51) لسنة 2006م حيث يعاقب على ارتكاب مثل هذه الجرائم، ولديك التعديل الذي تم ولديك قانون العمل ولديك القوانين المتعلقة بدخول وإقامة الأجانب والقرارات

الوزارية المنظمة، هناك أمور كثيرة ووزارة العمل أخذت إجراءات معينة في إغلاق مكاتب الوساطة وفي نظام حماية الأجور وفي عقد اتفاقيات ثنائية بين الدول في جانب العمالة وأخذت على عاتقها التدريب وأموراً كثيرة وكل بند يحتاج لمناقشة، لكن الحمد لله رب العالمين فإن الدولة قطعت شوطاً كبيراً فيما يتعلق بالجهود المبذولة في مكافحة مثل هذه الجرائم والتصدي للمتاجرين بدليل ما تم عرضه من قضايا تم ضبطها، وهذه فيها أعداد من المتهمين وأعداد من الضحايا الذين تم إعادة تأهيلهم وكان هناك دور لمراكز الإيواء وجمعية دبي في إعادة تأهيلهم والدولة في تعويضهم وإعادة تأهيلهم أيضاً في بلدانهم، الحمد لله رب العالمين هناك إجراءات كثيرة متخذة وضبطيات قائمة وقضايا لازالت في المحاكم وهناك قضايا تم الحكم فيها بهذا الجانب والمعنيين يأخذون إجراءات حاسمة في هذا الجانب وربما الأستاذ عيسى يفيدك بهذا الجانب بعد الندوة، حيث يوضح لك ما هي الإجراءات المتخذة والمكاتب التي تتساعد مع الدولة في مسألة جلب العمالة، وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

شكراً جزيلاً أستاذ سلطان وأشكرك على الورقة وكذلك على المداخلات

ورقة العمل الرابعة :

«حقوق المرأة في دولة الإمارات»

الدكتور محمد إبراهيم المنصور

مستشار الاتحادي النسائي العام.

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

ورقتنا الأخيرة تحت عنوان «حقوق المرأة في دولة الإمارات» حيث تتناول هذه الورقة حقوق المرأة في مجالات متعددة كالتعليم والخدمات المقدمة للعائلة والصحة والاقتصاد وموقع المرأة في السلطة وعملية اتخاذ القرار السياسي والمشاركة السياسية بشكل عام حيث يقدم الورقة لنا الدكتور محمد إبراهيم منصور، حيث يعمل مستشاراً للاتحاد النسائي العام، وشغل سابقاً منصب أستاذ مشارك في قسم الاجتماع في جامعة الإمارات، ونائباً لمدير الجامعة لشؤون الطلبة، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة الاسكندرية والماجستير والدكتوراة في تخطيط الموارد البشرية والقوى العاملة من جامعة ولاية أوهايو في الولايات المتحدة، وقد نشر العديد من البحوث والمقالات والكتب وشارك في الكثير من المؤتمرات والفعاليات المحلية والإقليمية والدولية، فليتفضل مشكوراً .

د. محمد إبراهيم منصور : مستشار في الاتحاد النسائي العام

الإخوة والأخوات والحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

حقيقةً سأبتعد عن النصوص الدستورية والقانونية والتشريعات بمجملها لأن الحقيقة الإخوة أبلوا بلاءً حسناً حول هذا الموضوع وسأنتقل إلى الممارسة

فهناك سياسات وآليات وإجراءات تتعلق بحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، طبعاً أثير موضوع أن كثير من منظمات حقوق الإنسان في دول العالم تتحدث باستمرار عن وضع المرأة، في كل مكان وليس في دولة الإمارات فحسب، وكان لنا أيضاً شرف الحقيقة أن نحضر اجتماعاً دولياً قبل شهر في نيويورك لمدة أسبوعين، حيث كان النقاش في هذا التجمع العالمي حول وضع المرأة في العالم، دولة الإمارات قدمت تقريراً عن وضع المرأة في ثلاث قضايا منذ بداية الاتحاد أو منذ سنة 1995م والمواثيق الدولية تنص على منع التمييز ضد المرأة وتلزم أيضاً الدول أن تنشئ آليات وتغير أيضاً في قوانينها كما ذكر أحد الإخوة أنه يجب أن توائم دولة الإمارات قوانينها مع قوانين المنظمات الدولية أو الاتفاقيات، الحقيقة كان تقرير الإمارات متميزاً، حتى القضايا التي يناقشونها لا توجد لدينا فيكفي أن المرأة تميزت في كل القطاعات سواء في الشؤون الاجتماعية أو في السياسة أو حتى في الاقتصاد أو في الثقافة وغيرها المهم كيف حدث هذا مجتمع تقليدي ينقلب رأساً على عقب إلى مجتمع حديث في عام 1971م الرجل مسيطر سيطرة كاملة على قضايا الأسرة ليس لأنه تسلطي، ربما يثار باستمرار وهذا تنظير لابد منه أن الرجل هو المتحكم في شؤون المرأة في المجتمع التقليدي، هذا لم يكن صحيحاً، الكل كان مظلوماً في ذلك الوقت كانت الحياة جداً قاسية على الجميع سواء كان الأب أو الأم أو الزوج أو الزوجة أو الأولاد، وكان نظام العائلة والعشائري والقبلي هو الذي يتحكم في كل القضايا الاجتماعية في ذلك الوقت، حتى الجانب السياسي لم يكن هناك اهتمام فيه، لكن من أجل الحماية لابد أن يجتمع الجميع حتى يشكلوا تنظيماً سياسياً قبلياً يحمي شؤونهم، حقيقة ما حدث خلال 44 عاماً للمرأة من مكاسب وإنجازات يفوق حقيقة التصور، كل دول العالم تشيد صحيح أن هناك تقارير تظهر من وقت إلى آخر تنتقص من حقوق المرأة في دولة الإمارات وهذا أمر طبيعي، وأعتقد أن واجبنا نحن أن نرصد أي

مخالفات أو قصور ويكفي بالأمس أيضاً صدور قرار يتعلق بموضوع التمييز بين الجنسين أو ما يسمى بمجلس التوازن بين الجنسين، وهذا المجلس معني حقيقة بمنع التمييز ضد المرأة ودولة الإمارات وقعت كذلك على اتفاقية السيداو، هذه الاتفاقية أيضاً ملتزمة دولة الإمارات فيها بتقديم تقارير كل خمس سنوات للأمم المتحدة ترصد فيها كل التحولات التي حصلت سواء في مجال التشريع أو في مجال السياسات أو في مجال الآليات أو حتى الإجراءات والممارسات داخل البلد قانون حقوق الطفل أيضاً نفس الشيء حيث وقعت دولة الإمارات على هذه الاتفاقية، وأيضاً ملتزمة، والمجلس الوطني الاتحادي أيضاً أجاز قانون حقوق الطفل ويفترض أن يصدر قريباً، هذا أيضاً مكسب كبير قد لا نجده في كثير من الدول، ما الذي تحقق للمرأة؟ كنا نتكلم عن قضايا الأمية، الأمية في عام 2013م، وهذا حسب تقارير منظمة اليونيسكو وصلت إلى تقريباً 1% وهناك إشادة بذلك، ونحن حقيقة ملتزمين أيضاً بالمعايير التي وضعها مؤتمر داكار في سنة 2000م فيما يتعلق بالتعليم، وفيما يتعلق بالتعليم العام والجامعي بالنسبة للمرأة فسأتكلم عن مقتطفات لأن الوقت لا يكفي للكلام عن المكاسب والحقوق التي حصلت عليها المرأة فذلك يحتاج لجلسات طويلة، وبالنسبة للتعليم العام والخاص كانت هناك 15 ألف بنت تقريباً في عام 1972م و 1973م والآن مئات الآلاف من البنات مسجلات في التعليم العام وإذا كنا سنذهب للتعليم الجامعي وهذا مؤشر بسيط فسنجد أنه في عام 2005م وهذا قديم أن البنات يشكلن تقريباً 71% من الطلبة المسجلين في جامعة الإمارات وجامعة زايد وكليات التقنية العليا وإدارة التعليم العالي، و29% ذكور هذا تحول، لا يمكن أن يفكر فيه أحد، هذا بالنسبة للتعليم، نتكلم أيضاً عن السياسة العائلية، نحن نحتفل حقيقةً - وهذا أعلناه شخصياً في الأمم المتحدة قبل شهر وقليل - أن دولة الإمارات تحتفل بعدم وجود أي شخص فقير في الدولة، الكل ملتزم بالحد الأدنى من الرواتب عشرة آلاف درهم

الراتب لا يقل لأي موظف عن هذا المبلغ، أيضاً بالنسبة للمتقاعد سواء كان ذكر أو أنثى هناك ضمان اجتماعي، الدولة التزمت بإنشاء آلية وطنية وهي وزارة الشؤون الاجتماعية منذ بداية تأسيسها وهي مهمتها رصد أي حالات فقر في الدولة والبحث عن أي مشاكل تهم العائلة والأسرة سواء كان ذكر أو أنثى أو طفل أو ما شابه ذلك، حتى القضايا الاجتماعية التي أثيرت قبل قليل مثل ما يتعلق بالحقوق مثل اللقطاء وغيرهم، أيضاً الوزارة مسؤولة عن هذه القضايا، والدولة رصدت مليارات الدراهم ووزعت حقيقة المكاتب في مختلف أنحاء الدولة ووفرت الآن الخدمة الذكية، بإمكان المرأة أن تتواصل مع الوزارة أو مع الحاكم مباشرة لحل قضاياها، وأنا أعرف أن الدولة تدخلت في وقت من الأوقات لتعديل وضع هيكلي داخل وزارة من الوزارات لأن هذه الوزارة أخفقت بحل مشكلة مواطن، هذا فخر الحقيقة بأن القيادة السياسية مطلعة على كل المشاكل التي تدور، ويكفي أيضاً أن هناك أيضاً من الحكام وكلهم الحقيقة يتابعون الأخبار اليومية التي تنقل على الهواء المباشر في الإذاعة ويحلونها باستمرار، هذه حقوق لا نجدها في أي مجتمع من المجتمعات أن يأتي حاكم ويتابع كل قضايا المواطنين أيضاً تكلمنا عن الأحوال الشخصية التي حصلت عليها المرأة، المواطنة حق أساسي لكل مواطن وهذا كفله الدستور وتكلموا حول هذا، المشرع أيضاً أعطى حقوق للمرأة في اختيار الزوج وأيضاً الطلاق والنفقة، قانون الأحوال الشخصية الذي صدر في عام 2005م يعطي المرأة الحق في أن تطلب الطلاق وهذا حق، إذا كان الزوج قد تعدى على حقوقها، والنفقة وحضانة الأطفال واكتساب الجنسية للأطفال والسفر والسكن والميراث وهناك أمور كثيرة تمارس في دولة الإمارات العربية المتحدة، حقوق الزوجة إذا تزوجت من شخص أجنبي وتخلت عن جنسية الدولة وتوفى زوجها أو طلقت لأسباب مختلفة فيحق لها - وصححوا لي - أن تطلب الجنسية حتى لو تنازلت عنها بدون تحقيق، هذه أمور كثيرة، أيضاً القرار الأخير

الذي ظهر وهو إعطاء أبناء المواطنة حقوق متساوية منذ ولادتهم ولغاية سن 18 سنة بحيث يتمتعون بجميع الحقوق، وبعد سن 18 سنة يقرر هذا الطفل برغبته في اكتساب الجنسية أو عدم اكتسابها لأنه قانوناً فهو يتبع أباه ولا يتبع أمه، هذه المسألة أيضاً أعطاها المشرع أهمية كبيرة لاستقرار المرأة الشيخ سلطان بن محمد عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم الشارقة أصدر قبل أيام مرسوماً في الشارقة يمنح أبناء المواطنة حقوقاً متساوية وكاملة، وقد أثارني حقيقة موضوع البنت التي تواجه مشكلة في تعليمها بسبب عدم وجود خلاصة قيد لها، هذا حقيقة شيء لا يتوقعه أحد في دولة الإمارات، هذا خطأ إداري، خطأ في الممارسة، لكن أستطيع أن أؤكد أن هذه القضية إذا وصلت إلى صاحب القرار فستحل مشكلتها بالحال، فيما يتعلق بالصحة، طبعاً ذكر أم أنثى، رجل أو أمرأة، وقد كثرت الأمراض مثل الكوليرا والملاريا والتيفوئيد والجدري، فإن معدل البقاء على قيد الحياة في ذلك الوقت هو في المتوسط 40 سنة، هناك أناس يعيشون لكن قلة، مع ولادة مثلاً ألف شخص يتبقى منهم عدد قليل وفي المتوسط يعيشون 40 سنة لكن الآن معدل البقاء على قيد الحياة سواء للذكر أو للأنثى ولكن للأنثى أكثر هو 77 سنة تعيش والرجل أقل منها وهذا سبحان الله خاصية في المرأة، لكن المرأة استفادت من الخدمات ومن السياسة الصحية سواء ما يتعلق بالوقاية أو ما يتعلق بالعلاج، فالدولة وسعت خدماتها ولم يتبق هناك ريف وحضر، لأنه معروف في التقسيم الحضري ريف وحضر وهناك خصائص مختلفة، لأنه في الحضر معروف أن الخدمات تتركز فيها لكن ألغي هذا المفهوم وأصبح لا يوجد أصلاً مناطق نائية لأن الطرق موجودة وحتى طائرات النقل سهلة جداً والمستشفيات التخصصية كذلك خرجت من المدن ودخلت في القرى وهناك شوارع الخط الطويل لتخدم الجميع فالمرأة استفادت من هذه الرعاية الشاملة وارتفع معدل البقاء على قيد الحياة، فيما يتعلق أيضاً بكافة الأمراض فالدولة لم تقصر في هذه

الجزئية، وبالنسبة لمعدل وفيات الأطفال أيضاً سواء من هم أقل من خمس سنوات أو أكثر، فقد انخفضت انخفاضاً شديداً مقارنة بالدول الأخرى نجد في دولة الإمارات أن وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر الكلي هي ألف ولادة حية تقريباً انخفضت من 8 أطفال في عام 2000م إلى 6 أطفال في عام 2011م، وانخفضت معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر لكل ألف ولادة حية من عشرة أطفال في عام 2000م إلى خمسة أطفال في عام 2012م، ولو كانت هناك بيانات حديثة ودقيقة سنجد أيضاً أن هذا العدد أو هذه الولادات التي تحدث لهؤلاء الأطفال تكون قريبة جداً من الواحد .

بالنسبة للمرأة والاقتصاد، المرأة أصبحت سيدة أعمال وتدير شركات والحكومة أصدرت قانون يلزم مجال الإدارات أن تكون في عضويتها نساء أيضاً أقر قانون يدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وفتح المجال للمرأة أيضاً أن تقترض بدون فوائد، تعمل لها دراسات جدوى اقتصادية، الآن المرأة سيدة أعمال تدير المليارات من الدراهم أو الدولارات وتمارس حقوقها كاملة في مجال الاقتصاد .

أيضاً الدولة حقيقةً وهذا شيء جيد ولكن لم يمارس للأسف وهي ممارسة خاطئة، هناك مرسوم بقانون رقم (9) لسنة 2011 بدوام جزئي براتب إجمالي مقطوع يتلاءم ودرجة الوظيفة الشاغرة، هذا حق، وهذا موجود الحقيقة في كل دول العالم وربما أكثر شيء في أمريكا، والدولة حقيقةً أعطت للمرأة الحق في هذا لأنها تمارس أعمالاً كثيرة فهي زوجة وهي أم وهي عاملة فمن حقها أيضاً أن تختار الوقت الذي يناسبها إجازة الأمومة وإجازة الوضع أو الرضاعة والقوانين موجودة وقبل أيام تغير قانون الموارد البشرية، الدولة عدد سكانها قليل وبحاجة إلى زيادة سكان فلابد أن تطوع هذه السياسات أو إذا كانت هناك فرص في قوانين فلماذا لا

يستفاد منها ؟ هنا أخطاء في الممارسة أما كدولة فهي أعطت حقوق للمرأة لتستفيد من هذا الوضع ولا يستطيع أي كائن من كان سواء وزير أو أقل من وزير أن يعترض على هذا، وما اعترض عليه سابقاً أن لا تعين امرأة حامل في فترة من الفترات عوقب هذا الشخص، فهذه حقوق وغير منقوصة لكن بعض الأحيان الممارسات الخاطئة هي التي تؤثر على سمعة الدولة المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار، المرأة أصبحت شريك أساسي الآن في اتخاذ القرار، أصبحت المرأة وزيرة وأصبحت وكيل وزارة وأمين عام وقاضية ووكيلة نيابة، وأيضاً في الجيش والشرطة، ومعنا في هذه القاعة ولله الحمد نساء والمجلس سنأتي على ذكره بعد قليل، هذا ما يتعلق بمواقع السلطة وصنع القرار ولم يتبق إلا دقيقتين.

بالنسبة للمرأة والمشاركة السياسية، المرأة أعطيت حقها في الدستور المواطن له الحق في الممارسة السياسية لكن هناك نضج وكان هناك إعداد الحقيقة، وكما ذكرت أنها تمثل الآن نسبة عالية لأننا نتكلم عن العقل ولا نتكلم عن أجسام، نتكلم عن مهارات وعن عقول والمرأة تتقدم وهي مؤهلة بالنسبة لمؤهلاتها وخبراتها ودرايتها فتتقدم على الرجل وما المشكلة في ذلك؟ وجاء وقت الحقيقة في عام 2006م أن يصدر تنظيماً لهذه العملية وتعطي المرأة حق الترشح والانتخاب، القاعدة الشعبية نعم كانت قليلة في عام 2006م مقارنة بالرجل، لكن في عام 2011م كان 49% من القاعدة الانتخابية أعضاؤها من النساء وأتيحت الفرصة لهن للترشح والانتخاب لكن المشكلة في النساء بين بعضهن البعض فهن لا يحببن بعضهن البعض وهذه المشكلة، وهذا دائماً نقاشنا وحتى خارج المؤسسات النسوية والاتحاد النسائي عضو في كثير من التجمعات والمشكلة في النساء، في عام 2006م انتخبت امرأة، وفي عام 2011م انتخبت امرأة أيضاً، لكن الدولة متجهة أنه يجب أن تكون هناك حصة عالية للمرأة، 22.5% في عام 2006م للأسف انخفضت إلى 17.5%، أتمنى حقيقة في الدورة القادمة أن لا تنزل لأنه

عندما نعد تقاريرنا حول المرأة لا نريد هذا المنحنى أن يتجه من الأعلى إلى الأسفل، ويكفينا فخراً حقيقة أن سمو الشيخة فاطمة بالأمس أعلنت أن على الدولة كلها أن تحتفل باليوم المخصص للمرأة في 28 أغسطس القادم وهذا الحقيقة دليل على أن المرأة في قلب القيادة الرشيدة، هذا ما وددت أن أقوله وأنا ملتزم بالوقت وهو عشرون دقيقة، وشكراً .

(تصفيق)

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

شكراً دكتور محمد، وشكراً لالتزامك بالوقت وكذلك إشارتك أن عمر المرأة أطول وأعتقد الأم والزوجة وتحملها لكثير من المسؤوليات يؤهلها لأن تكون بعمر أطول من الرجل.

مداخلات وأسئلة المشاركين
حول ورقة العمل الرابعة والردود عليها

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

الآن نفتح باب النقاش حول الورقة، ولدينا خمس عشرة دقيقة للمداخلات والأولوية للأشخاص الذين لم يسبق لهم التداخل، تفضلي

السيدة / فاطمة المقبالي : جامعة العين

لدي سؤال دكتور، المرأة المطلقة عندما تتزوج تسقط حضانتها وهناك حالات أعرفها، ترفض الزواج للمرة الثانية والسبب سقوط الحضانة وهي بالأساس التي تربي العيال، هذا سؤالي وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

شكراً جزيلاً، تفضلي

السيدة / وداد بوحميد : نائب رئيس جمعية الإمارات لحقوق الإنسان

أشكر القائمين على تنظيم هذه الندوة وعلى رأسهم معالي محمد المر – رئيس المجلس الوطني ورئيس الأمانة العامة، وأتوجه بالشكر كذلك للسادة المتحدثين على ما قدموه من طرح قيم .

أود الإشارة إلى ورقة العمل التي تفضل بها الأستاذ زايد حيث تكلم عن دستور الدولة والمواثيق الدولية وارتباطاتنا الخارجية والاتفاقيات ولكن نظل نتحرك من خلال مساحة مشروعة من المطالبات والإصلاحات والتعديلات والمراجعات، تشكيل لجنة لحقوق الإنسان في المجلس الوطني الاتحادي يعول عليه الكثير لذلك نأمل نحن جمعية الإمارات لحقوق الإنسان كونها الجمعية

المعنية بهذا الشأن ولها رؤية واستراتيجية وهي منبر وصوت المجتمع المدني أن يكون لنا موقع من خلال الشراكة الحقيقية كمجتمع مدني والمجلس الوطني متمثل في اللجنة المختصة بحقوق الإنسان، وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

شكراً، تفضلي

السيدة / مريم الكعبي : مؤسسة تراحم الخيرية

السلام عليكم، سأتكلم عن موضوع من تجربة شخصية، كنت أعمل في قطاع شبه حكومي طالبنا مجلس الإدارة بتكوين حضانة في المكان الذي نعمل فيه، واللجنة كلها رفضت وقالت من تريد فتح حضانة تجلس في بيتها، وزارة الشؤون الاجتماعية كانت قد وجهت كل الوزارات بفتح حضانات للموظفات لماذا المؤسسات شبه الحكومية لا تقوم بذلك ؟ الدوام طويل وفي بعض الأحيان نضطر للدوام في أيام السبت، فأين هي حقوق المرأة في الجهات شبه الحكومية؟ ويااليت أن يكون هناك نص في القانون ينص على معاملة المرأة العاملة في القطاع شبه الحكومي بالمرأة العاملة في القطاع الحكومي، وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

شكراً جزيلاً، تفضلي

المتحدث نيابة عن سعادة / حمد هزاع الدرمكي : رئيس مجلس إدارة جمعية الإمارات للصم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أنا أتكلم نيابة عن سعادة / حمد هزاع الدرمكي : رئيس مجلس إدارة جمعية الإمارات للصم

أنا سكرتير الجمعية وسأتحدث نيابة عنه، نحن كأشخاص صم كان عندنا الأسبوع الأصم الأربعين هذا العام وكان عنوانه تعزيز حقوق الأشخاص

الصم في المجتمع من خلال متابعة تطبيق اتفاقية حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة، يتحدث أنه للأسف لم تستغل هذه الفرصة كحقوق للأشخاص الصم في المجتمع وتعزيزهم وأين دور الإعلام في نشر هذه التوعية أو تعزيز حقوق الأشخاص الصم في المجتمع .

السؤال الثاني : كيف ترون تعزيز حقوق المرأة الصم في المجتمع ؟ وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

شكراً جزيلاً، تفضل

د. سيف الجابري

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، شكراً سعادة الرئيس والحضور، لدي سؤال حقيقة وأنا الدكتور سيف الجابري وأنا معروف عند الجميع إن شاء الله، أتكلم عن حقوق الرجل، أريد أن أتكلم عن حقوق الرجل وأرجو أن يؤخذ بعين الاعتبار، الرجل في الإمارات مكلف بحقوق كثيرة للمرأة، ولكن نظام الخدمة المدنية والرواتب والأجور ساوى بين الجنسين، وهذه المساواة في الحقيقة عصفت بالمديونية الشاملة والعامة على كاهل الرجال، وذلك لأن المرأة تساوت مع الرجل في مسألة الراتب وغير ذلك في الحقوق ولكن نسوا أو تناسوا - المنظرين - أن الرجل في الإمارات مكلف بالصرف على هذه الزوجة ومكلف بالصرف على الأولاد ومكلف بالبناء وإلى غير ذلك ولكن نأتي عند الرواتب نجد التساوي ولكن أين التفاضل لأنه ينفق، ونحن نعرف كمسألة شرعية أن الرجل مكلف بالإنفاق، وحتى لو كان راتب الزوجة أعلى من راتب الزوج فليس له حق مطالبتها بأي درهم لا شرعاً ولا قانوناً إلا بالمحبة، ولكن نحن اليوم نعاني، وقد أجروا استفتاء عام نجد أن الرواتب - والوظيفة للجميع وهذا حق - فيمكن أن تكون مديرة وتأخذ الراتب ولكن الزوج وحقوق الأولاد وعلاوة الأولاد أين هي، مثلاً عندنا في دبي لا توجد أي

علاوات، تساوت جميع الحقوق في الرواتب وفي المقابل التكلفة على الرجل حقيقة تكلفة كبيرة، وأنا حقيقة أطلب من المجلس الوطني الذي هو صوت المواطن أن ينظر في هذه القوانين والتشريعات لأنه أصبحت عندنا مديونية كبيرة من الشباب ونحن مأذونون شرعيون ونرى أحوال المجتمع وهناك شباب لا يريدون الزواج والسبب هو كثرة التكلفة على الزوج وفي النهاية تزوج أو لم يتزوج فيكون خسران أمام الجهات، هذه حقيقة معاناة من صوت الرجال لنهتم بهم كما اهتممنا بالنساء لأن المجتمع مشترك إذا زاد طرف عن طرف كما يقولون النقص مثل الزيادة، وشكراً .

(تصفيق)

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

شكراً جزيلاً، هناك مجموعة من الأسئلة فيها جانب قانوني يختص بالحضانة وأسئلة أخرى سنتقاسمها إن شاء الله، تفضل

بسم الله الرحمن الرحيم، أولاً أود التعقيب على كلام الدكتور بعد إذن الرئيس، بالنسبة لحقوق الإنسان فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ساوى بين الرجل والمرأة، ولكن لأن التطبيقات والمساواة لم تكن واضحة لذلك ألحقه بسيداو أو مكافحة التمييز ضد المرأة، المرأة أنت تنظر إليها بالإنفاق أم بالإنتاج ؟ التي تعمل تنتج، تعمل مثلها مثل الرجل حيث تصحو صباحاً بالإضافة إلى مهامها الأخرى كأم أو كأخت أو كزوجة، تقوم بالانتاج نفسها نفس الرجل، لذلك المساواة جاءت من معيار صحيح جداً، إنما موضوع الإنفاق فهو موضوع آخر، لا تستطيع أن تهضم حق المرأة العاملة حتى في الراتب، لذلك أنا لست معك في هذا الرأي للأسف وإن كنت أميل للرجال ولكن الرأي بالنسبة لحقوق الإنسان فأختلف معك، هذه وجهة نظري وأرجو من النساء التصفيق لي بحرارة ولكن فيما بعد .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي - الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

تفضل

إن الوظيفة للجميع لكن الحقوق الأخرى، أنا مكلف ببناء منزل لها فمن يعطيني منزل ؟ مكلف بالإنفاق على الأولاد فمن يصرف ؟ هذه أمور حقيقة لا نتناساها أمام الحقوق العامة، نحن كشرعيين مسؤولون أمام الله سبحانه وتعالى بالصرف على هذه الزوجة، بالمقابل لا تظلمني الحكومة في قضية المساواة، نعم في سلم الرواتب التأسيسي الأساس في الراتب واحد وهي تأخذ عشرة آلاف درهم كمديرة إدارة وأنا آخذ عشرة آلاف درهم كمدير إدارة لكن أين العلاوات الأخرى، مثلاً في الاتحادية 60% للمتزوج، 600 درهم للطفل، ولكن في إمارات أخرى ليس لدينا هذه الأمور ولا نستحقها حتى بالقسمة في نهاية التقاعد هناك مصيبة جديدة وقعنا فيها، في الجهات الاتحادية يحصل الموظف على 100% من الراتب بينما في المحلية يحصل على 75% إذاً هذه مشكلة مجتمعية كبيرة نطرحها حقيقة ويجب أن تظهر بالنقاش، وشكراً .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

الوقت يا دكتور .

الدكتور محمد:

على كل حال، سأرد بالنسبة للمرأة المتزوجة وفقد حضانتها للأطفال حتى الرجل نفس الشيء ربما يفقد حضانة الأطفال، عندما يصدر القاضي حكماً بالحضانة بالأولوية للمرأة أو الزوج فهذا حسب الأهلية وحسب العمر والقانونيون يعرفون هذا الشيء، ولكن أي منهما ربما يفقد حضانة الطفل إذا كان غير مؤهل لحضانة الطفل وهذا قانون موجود ينطبق على الزوج والزوجة، وبالنسبة لتشكيل لجنة لحقوق الإنسان فهناك لجنة يرأسها وزير الدولة للشؤون الخارجية وتعد التقرير الدوري الشامل لحقوق الإنسان

وهناك حقيقةً مطروح لإنشاء هيئة لحقوق الإنسان في الدولة وأعتقد أن ذلك في الطريق، إنشاء هيئة على مستوى عالٍ جداً، وبالنسبة للحضانة فهذا ما أتكلم عنه، إذا كان هناك قانون أو قرار يلزم أي مؤسسة يكون عدد الموظفين 100 يجب أن ننشأ لها حضانة وإذا كان العدد أقل تكون ملزمة بالاتحاد مع مؤسسات أخرى، هذه مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية لمتابعة لماذا لا ينفذ هذا القرار، هذه حقوق موجودة ولكن الممارسة مسألة أخرى، على الوزارة أن تهتم بهذه الجزئية، وفيما يتعلق بالفئات المعاقة مثل الصم، فأعتقد أنه ليس هناك دولة مثل دولة الإمارات مهتمة بهذا المجال، منذ أيام الشيخ زايد الله يرحمه ويغفر له ويغمد روحه الجنة، حيث أنشأ وحدة للزراعة، وأذكر أن الوزيرة الحالية كانت هي مديرة الإدارة المختصة برعاية المعاقين سواء معاقين جسمانياً أو غير ذلك، وأنا أعتقد وأتفق معك والواجب أيضاً أن نكثف الوعي بحقوق المرأة التي لا تسمع، لكن الذي أعرفه أن هناك تعاوناً كاملاً فيما بين مؤسسات التعليم، وأنا حقيقة كنت مسؤولاً في جامعة الإمارات وكنا باستمرار نأتي بهؤلاء الصم إلى جامعة الإمارات لإقامة الحفلات الغنائية والموسيقى أو ما شابه ذلك وهذا موجود، ربما ليس على المستوى المرضي ولكن هذا موضوع مهم ويجب أن نعمل من أجله .

وفيما يتعلق بالدكتور سيف الجابري، أعتقد نحن نتكلم عن حقوق وهذا حسم أمره، حق ذكر وحق أنثى، إلا بالميراث والشهادة، خلاف ذلك ليس له قيمة أما أن أنتزع حقوق امرأة فأنت تريد الولاية لك، فلماذا تنتزع الحق إلا إذا وافقت هي وهذا أمر طبيعي ؟ أنا وزوجتي الآن نتقاسم الأمر الاقتصادي وقد تفاهمنا مع بعضنا البعض وكل واحد منا يعمل بأريحية، ولم يقل أي طرف للآخر هذا حقي وهذا حقك، هذه مسائل أعتقد أنها تبقى مرتبطة بثقة الشخص بالآخر، هل أنا أثق أم لا أثق ؟ إذا تزوجت عليها فهذا من حقها وخوفاً منها على سلب حقوقها، أما كدولة فيجب أن لا تمارس هذا، أي موانع تمنع المرأة من استلام حقوقها كاملة ؟ أعتقد يا دكتور سيف أنه لا خلاف

على ذلك، الشرع حدد الإرث والشهادة، خلاف ذلك ليس من الشرع بشيء ولا حتى من العرف .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي: الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

شكراً جزيلاً، في نهاية هذه الندوة أحب أن أتقدم بالشكر الجزيل لمعالي الأخ محمد المر – رئيس المجلس الوطني الاتحادي والإخوة رئيس وأعضاء لجنة حقوق الإنسان في المجلس الوطني على تنظيم هذه الندوة وكذلك المشاركين الأساتذة الكرام زايد الشامسي والدكتور محمد والأخ سلطان المستشار على الأوراق، وكذلك مساهمات الحضور، حضوركم كريم، ودائماً متفاعلين مع المجلس الوطني سواء في الندوات التي يقيمها أو الورش التي تعقدها لجانه فلكم جزيل الشكر على هذا الحضور وعلى هذه المساهمة ونلقاكم إن شاء الله في مناسبات قادمة خلال الفصل التشريعي القادم، وشكراً جزيلاً .

(تصفيق)

مقدمة الندوة:

أصحاب المعالي والسعادة، الضيوف والحضور الكرام، لا يسعنا في ختام هذه الندوة إلا أن نكرر الشكر والتقدير لجميع من حرص على الحضور والمشاركة والتفاعل مع أعمال الندوة، وندعو أعزاءنا إلى التفضل إلى مأدبة الغداء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

توصيات

ندوة حقوق الإنسان

في دولة الإمارات العربية المتحدة

توصيات
ندوة حقوق الإنسان
في دولة الإمارات العربية المتحدة

نظمت لجنة حقوق الإنسان في المجلس الوطني الاتحادي ندوة «حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة» يوم الاثنين الموافق 1 يونيو 2015م بهدف تعزيز الحوار وسُبل التشاور والتعاون المشترك مع كافة الجهات المعنية بحقوق الإنسان ومكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر، وتسليط الضوء على جهود الدولة وإنجازاتها في مجال رعاية وحماية حقوق الإنسان، وإلى تعميق ثقافة احترام حقوق الإنسان بكافة أبعادها، وبلورة أفضل الأساليب والسبل والممارسات في هذا الشأن.

وشارك في هذه الندوة نخبة من البرلمانيين والأكاديميين والخبراء وممثلي المؤسسات والجهات الحكومية والأهلية والمجتمعية المعنية برعاية وحماية حقوق الإنسان، ومكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر، وقُد تم تقديم أوراق عمل قيمة تناولت أبعاداً أساسية متعددة لحقوق الإنسان، ومكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر بكافة أشكالها، حيث نوقشت بعمق من قبل المشاركين في الندوة، وكان لمساهماتهم القيمة دوراً كبيراً في إثراء أعمالها.

وقد خلصت مداولات الندوة للمحاور التي طُرحت إلى اعتماد التوصيات التالية:

- ضرورة التعريف بدستور دولة الإمارات بشكل عام والمواد المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل خاص، واستحداث خطة ومبادرات توعوية في سبيل نشره وتفسيره للمواطنين والمقيمين في الدولة.
- إنشاء استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان على مستوى الدولة للتعامل مع جميع القضايا المتعقلة بحقوق الإنسان وتفعيلها على جميع الأصعدة تماشيا مع رؤية الإمارات 2021.
- إنشاء وتفعيل شراكة استراتيجية بين لجنة حقوق الإنسان بالمجلس الوطني الاتحادي وبين جمعية الإمارات لحقوق الإنسان.

- استحداث مبادرات بالتنسيق مع الجهات المعنية (وزارة التربية والتعليم وزارة التعليم العالي، المجلس الوطني للإعلام) بشأن توعية الطلبة (داخل وخارج الدولة) حول حقوق الإنسان.
- استحداث قياس مؤشر لحقوق الإنسان بالدولة للرد على كافة التقارير الدولية التي تنال من الدولة في هذا المجال.
- ضرورة قيام مختلف وسائل الإعلام بنشر الوعي حول مفاهيم حقوق الإنسان في المجتمع، وتوضيح دور الأسرة في حماية أبنائها من التأثير السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي.
- استحداث لجنة خاصة بالتسويق الإلكتروني للدفاع عن الدولة في مجال حقوق الإنسان على المستويين الداخلي والخارجي.
- ضرورة قيام مختلف المؤسسات الإعلامية بدورها على الصعيدين الداخلي والخارجي في توضيح أوضاع كافة حقوق الإنسان في الدولة.
- إيجاد آليات للرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي لحماية المجتمع.
- مناقشة طرح آليات أو قانون ملزم لمعرفة نسب مجهولي النسب بصورة دقيقة في الدولة.
- التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية في شأن متابعة قوانين وأنظمة وإجراءات إنشاء «حضانات» في المؤسسات الاتحادية وشبه الحكومية والشركات الخاصة.
- استحداث مبادرات بشأن تعزيز حقوق الإنسان الصم في المجتمع.

قائمة المشاركين في ندوة
حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة

أسماء الحضور لندوة حقوق الإنسان بدولة الامارات

الاثنين الموافق 1-06-2015

م	اسم الجهة	الاسم
1	كلية الدفاع والأركان	المقدم /خالد سلطان
2		العميد /عبدالله مبارك بن عمرو
3		العميد/ محمد أحمد المهيري
4		العقيد / راشد راشد المحرزي
5		الدكتور / جنسن استيرلنق
6	وزارة الداخلية	العميد / أحمد محمد نخيرة
7		العميد/ نجم عبدالله الحوسني
8		العقيد / أحمد عبدالله الزعابي
9		المقدم/ راشد محمد المنصوري
10		المقدم / حمود سعيد العفاري
11		الرائد / محمد خليفة الحمودي
12		الرائد / عبدالله جاسم الظاهري
13		الرائد / سالم العامري
14		الرائد / رائد سعيد المهيري
15		ياسر عبدالله
16		خالد سلطان آل علي مدير إدارة الإعلام الأمني
17		صالح يوسف آل علي رئيس قسم الإعلام الأمني
18		لمياء علي عبدالرحمن

م	اسم الجهة	الاسم
19	جمعية الإمارات لحقوق الانسان	سعادة / محمد سالم الكعبي رئيس مجلس الإدارة
20		السيدة / وداد أحمد بو حميد نائب رئيس مجلس الإدارة
21		السيدة / جميلة الهاملي أمين الصندوق والمدير العام
22		السيد/ عبيد الشامسي عضو مجلس الإدارة
23		السيدة / مريم الشومي عضو مجلس الإدارة
24		السيد / علي سالم القيشي عضو مجلس الإدارة
25		أمل المسافري عضو في الجمعية
26		فاطمة الفلاسي
27		شمس المهيري
28		هدى عاطف
29	المتحدون للمحاماه والاستشارات القانونية	المحامي/ حامد عوض المنهالي
30	مكتب عادل محمد القاسمي للمحاماه والاستشارات القانونية	الشيخ/ عادل بن محمد القاسمي محامي ومستشار قانوني
31		السيد / عبيد غانم السويدي مدير تطوير الأعمال
32	---	د. سيف الجابري
33	مكتب علي الوشام الجنيبي	المحامي والمستشار/ علي مبارك الجنيبي
34	مكتب الدكتور إبراهيم الملا	د. المحامي/ إبراهيم حسن الملا
35		المحامي/ علي خضر المنصوري
36	الرائد للخدمات القانونية	المحامي/ رمزي سعيد العجوز
37	الزحمي للمحاماه والاستشارات	المحامي/ سعيد مبارك الزحمي

م	اسم الجهة	الاسم
38	هلال وشركاؤه محامون ومستشارون قانونيون	المحامي عبدالله هلال
39	مكتب النصر للمحاماه والاستشارات القانونية	المحامية/ علياء علي حسين العطار
40	المناعي للمحاماه والاستشارات القانونية	المحامي / علي أحمد المناعي
41	الجزيرة للمحاماه والاستشارات	المحامي / عمر حميدان محمد الزعابي
42		المحامي/ محمد خليفة الغفلي
43	مجموعة الوصل الدولية محامون ومستشارون	المحامي / عبدالعزيز عبدالله الحمادي
44	مكتب الشحي للمحاماه	المحامي / يونس محمد الشحي
45		المحامية / وصيفة عبدالله الشحي
46		المحامي/ عارف محمود الشحي
47	مكتب المحاماه	المحامي / محمد حسين حديجان
48		المحامي / خالد محمد جلال
49		المحامية / أمل سعيد الزعابي
50	مكتب الخليج للمحاماه	المحامي عبدالله طالب محمد أحمد
51		المحامي / أمجد رمضان فحلة
52	مكتب أنوار الحكمة للمحاماة والاستشارات القانونية	المحامية / ندى محمد دلك
53	بن عيد للمحاماة والاستشارات القانونية	المحامي / عبد الكريم أحمد عبد الله
54	مكتب جعفر علوان والجزيري وشركاؤهم	المحامي/ عبيد علي عبيد
55	السعيدي للمحاماة والاستشارات القانونية	المحامي / عبد الله عبد الرحمن السعيدي
56	مكتب خالد بن محمد القاسمي	المحامي / خالد بن محمد القاسمي
57	مكتب العبيدلي للمحاماة والاستشارات القانونية	المحامي / محمد عبد الله علي العبيدلي
58	مكتب يوسف النعيمي للمحاماة والاستشارات القانونية	المحامي / يوسف ابراهيم عبيد النعيمي

م	اسم الجهة	الاسم
59	مكتب التميمي ومشاركوه للمحاماة والإستشارات القانونية	المحامية / فاطمة موسى البلوشي
60		المحامية / طيبة سيد أصغر سيد الصفار
61		المحامي/ حسين علي محمد الزرعوني
62	محامي	المحامي/ ابراهيم الطنيجي
63	الهيئة العامة للشباب والرياضة	الأستاذ / محمد خليفة بالهول مدير الاتصال الحكومي
64		الأستاذة / أحلام يوسف أحمد رئيس قسم العلاقات العامة
65		الأستاذ/ بدر علي الحمادي مدير مكتب الشؤون القانونية
66	جمعية الصحفيين	الأستاذ/ محمد يوسف رئيس مجلس إدارة جمعية الصحفيين
67		مصطفى الزرعوني – عضو مجلس إدارة جمعية الصحافين
68	جامعة الإمارات	الطالب/ محمد عبدالله ناصر الغيثي كلية العلوم الإنسانية
69		الطالب / محمد عبدالله الظهوري كلية العلوم الانسانية
70		د. عمران محافظة
71		د. عائشة المرزوقي
72		د. مي سالم
73		د. عالية أحمد
74		د. عبدالعزيز شاكر
75	المنظمة الدولية الخليجية لحقوق الإنسان	المستشار/ منصور عيسى لوتاه – رئيس المنظمة الدولية الخليجية لحقوق الإنسان
76		المحامي/ عبدالمنعم سويدان – نائب رئيس المنظمة الدولية الخليجية لحقوق الإنسان
77		السيد/ عيسى راشد العربي – الأمين العام للمنظمة الدولية الخليجية لحقوق الإنسان

م	اسم الجهة	الاسم
78		السيد/ طارق شديد – مدير الدراسات بالمنظمة الدولية الخليجية لحقوق الإنسان
79		الآنسة/ مريهام احمد – مدير العلاقات والإعلام بالمنظمة الدولية الخليجية لحقوق الإنسان
80		مريم محسن بن طوق – باحثة بالمنظمة الدولية الخليجية لحقوق الإنسان
81		السيد حسن سعيد بن ثالث – عضو مجلس الإدارة بالمنظمة الدولية الخليجية لحقوق الإنسان
82		السيد يوسف خليفة حماد – عضو مجلس الادارة بالمنظمة الدولية الخليجية لحقوق الانسان
83		السيدة ايمان يونس الرفاعي – عضوء مجلس الادارة بالمنظمة الدولية الخليجية لحقوق الإنسان
84	هيئة الهلال الأحمر لدولة الإمارات العربية المتحدة	محمد عبدالله الزرعوني – مدير مكتب هيئة الهلال الأحمر بدبي
85	دائرة الخدمات الاجتماعية الشارقة	السيد / محمد مبارك الغفلي
86		السيد / إسحاق محمد البلوشي
87		السيد / محمد على محمد الشحي
88	جامعة العين للعلوم والتكنلوجيا	د. زياد جفال (+ 10 طلاب)
89	الجامعة الأمريكية	هيا عبيد المرر طالبة في الجامعة الأمريكية
90	الجمارك	منى ابراهيم أحمد بوشرين ضابط في الجمارك
91		ندى المازم

م	اسم الجهة	الاسم
92	المجلس الوطني للإعلام	د. حياة الحوسني
93	جمعية الإمارات لمتلازمة داون	سعادة / سونيا الهاشمي
94	جامعة الجزيرة	دكتور / وائل محمود فخري
95		دكتور/ الهاني محمد طايع رسلان
96		دكتور / محمد حسن محمد علي
97	وزارة العمل	بدرية حسن البلوشي
98		السيد / عيسى الزرعوني مدير إدارة التفتيش بدبي
99		السيدة / نادية المهيري مدير إدارة التوجيه بدبي
100	مؤسسة سدرة لدمج ذوي الاعاقة	ريم الفهيم رئيس تنفيذي لمؤسسة سدرة
101		أبو صالح أنيس لقمان
102	مؤسسة التنمية الأسرية - أبوظبي	الا السيدة / نعيمة مبارك المزروعي - مدير دائرة تنمية الأسرة
103		السيدة / مها جوعان المزروعي ___ مدير إدارة تنمية الطفل و الشباب
104	القنصلية الأمريكية	السيد / جوزيف غلبين
105		الآنسة / باسمة محمد دله
106	قناة روسيا اليوم	إيهام القاضي
107		مورات كاتبانوف
108	مكتب سمو وزير الداخلية	مريم محمد الأحمدي باحثه مجتمعية بمكتب ثقافة احترام القانون للأمانة العامة لمكتب سمو الوزير الداخلية

م	اسم الجهة	الاسم
109	شرطة دبي	الملازم أول / راشد ناصر علي الإدارة العامة لحقوق الإنسان بشرطة دبي
110	المجلس الأعلى للأمن الوطني	بثينة عبدالله سعيد الفلاسي
111	القيادة العامة لشرطة الشارقة	العميد / سعيد الزري الشامسي قائد عام شرطة الشارقة
112	مكتب سبت للمحاماة	الأستاذة / إيمان عبدالله سبت
113	جامعة لانكستر	الطالب / باسم حسن النقبي
114	ضيفة	فاطمة الهنيامي
115	ضيفة	مرام عبدالله بن ساحوه
116	ضيف	طاهر علي شاهين
117	جمعية الاتحاد النسائية بالشارقة	فاطمة ناصر الحواي رئيس اللجنة الثقافية بجمعية الاتحاد النسائية بالشارقة
118		ثريا المازمي رئيس اللجنة الدينية بجمعية الاتحاد النسائية بالشارقة
119	جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية	إياد عبدالحفيظ نصار
120		خميس خليفة المزروعي رئيس قسم الخدمات المساندة / بالإنابة
121		عبد المنعم أحمد المرشودي مدير إدارة الرقابة الزراعية
122		إيمان الخميساني مفتش أول

م	اسم الجهة	الاسم
123		آمنة محمد الحمادي مفتش
124		عائشة محمد المقبالي مفتش
125		عادل حسن الحوسني مفتش رئيسي
126		نزية الهدار مفتش
127		شيخه المنصوري مساعد اداري
128		عبدالله الحكماني مفتش أغذية
129		سعيد علي الشوق مفتش رئيسي
130		خالد المقبالي مفتش أول
131		عبدالله السيد أحمد رئيس وحدة رقابة المخازن
132		عارف محمد المرزوقي رئيس وحدة رقابة الاسواق -ابوظبي
133		محمد علي المشجري رئيس وحدة
134		عادل محمد المنصوري رئيس وحدة
135		فاضل حمد الشامسي مفتش أول
136		النقيب/ نورة سلطان الشامسي

م	اسم الجهة	الاسم
137	جمعية الإمارات للمحامين والقانونيين	نمارق الهادي حسن
138		محمد عبدالعزيز محمد سعيد
139		إبراهيم سعيد العسيري
140		بشار علي ندى
141	ضيفة	لمياء علي عبدالرحمن
142	قناة الحرة – مكتب دبي	مصطفى سوكحال مراسل صحفي
143		جاك دورة مصور تلفزيوني
144		سند الناصر مصور تلفزيوني
145		محمد صالح مساعد مصور
146	جمعية رؤيتي للأسرة	السيدة / هند محمد النابوده رئيس جمعية رؤيتي للأسرة
147		السيدة / عائشة بالجافلة نائب رئيس الجمعية
148		السيدة / فاطمة النعيمي عضوة في الجمعية
149	فريق أسعد شعب التطوعي	سعادة / علاء مروان آل حرزالله رئيس فريق أسعد شعب التطوعي
150	مركز الأنظمة الالكترونية والمعلومات	السيد / خليل محمد – رئيس قسم العمليات الإلكترونية
151	عارف محمد عبدالله	شرطة دبي
152	سوسن آل رحمة	تلفزيون أبوظبي – علوم الدار

م	اسم الجهة	الاسم
153	مريم توكل	جمعية النهضة النسائية - دبي
154	د. فاطمة سالم	بصفة شخصية
155	فاطمه خليفة الكعبي	وزارة الداخلية- مبادرة إعداد كادر وطني متخصص في مجال حقوق الإنسان
156	رانيا الرئيسي	جمعية الإمارات للتخطيط الاستراتيجي
157	حمد عبدالله علي	قسم القضايا العمالية - محاكم دبي
158	العقيد د. محمد بطي ثاني الشامسي	نائب مدير أكاديمية شرطة دبي
159	عبدالغفار حسين	
160	هدى محمد عاطف	مؤسسة دبي لرعايا النساء والأطفال
161	حنان علي ظاهر	جريدة الوطن
162	مريم محمد الكعبي	مؤسسة تراحم الخيرية
163	مجدي غريب ناصر	جامعة العين
164	فيصل أحمد صالح البشر	القيادة العامة لشرطة دبي
165	المقدم د. أحمد يوسف المنصوري	شرطة دبي
166	المقدم إسحاق أحمد البلوشي	شرطة دبي
167	سلامي محمد حنيون	هيئة الثقافة
168	طارق عبدالعزيز	هيئة الثافة
169	د. الصادق رابح	الكلية الإماراتية الكندية
170	ملازم. أحمد خليفة آل مزينة	شرطة دبي
171	عائشة أحمد المري	هيئة تنمية المجتمع
172	د. أكرم مسعود حداد	الجامعة الأمريكية في الإمارات
173	فيصل بن حليلو .	أستاذ القانون الدولي - حقوق الإنسان

م	اسم الجهة	الاسم
174	د. إيهاب الروسان	الجامعة الأمريكية في الإمارات
175	سمر الطناني	صحيفة أساهي اليابانية
176	شيخة حمود المنصوري	جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية
177	دانا مخلاتي	The national
178	د. محمد عبدالله الشوابكه	الجامعة الأمريكية في الإمارات
179	سلطان إبراهيم الجويعد	النيابة العامة الاتحادية
180	ليلى خليل الحمادي	ديوان ممثل الحاكم
181	صلاح السيد حسين الهاشمي	الجامعة الأمريكية في الإمارات
182	علي محمد هارون آل علي	الجامعة ؟الأمريكية في الإمارات
183	نادية المهيري	وزارة العمل
184	د. علي عبدالحميد تركي	جامعة الشارقة
185	فاطمة الفلاسي	مؤسسة دبي لرعايا النساء والأطفال
186	أحمد علي الشحي	الجامعة الأمريكية في الإمارات
187	انجي كمال حسين	المركز العربي للتدريب الإداري
188	بدرية حسن البلوشي	
189	أسماء السويدي	مؤسسة دبي لرعايا النساء والأطفال
190	علي سهيل الكتبي	وزارة الداخلية
191	رقية حاجي	جمعية الإمارات للملكية الفكرية
192	عبدالله محمد البلوشي	الجامعة الأمريكية في الإمارات
193	عبدالله الزعابي	الجامعة الأمريكية في الإمارات
194	المقدم حمود سعيد العفاري	

م	اسم الجهة	الاسم
195	حسن بن ثالث	المنظمة الدولية لحقوق الإنسان
196	خالد سعيد المقبالي	جهاز أبوظبي
197	ماجد سالم	جلوبال للسياحه
198	جمال محمد حارب	الإقامة وشؤون الأجانب – دبي
199	د. محمد سعد العرفان	الجامعة الأمريكية في الإمارات
200	إبراهيم أحمد طه	الجامعة الأمريكية في الإمارات
201	فاطمه ...	متقاعدة من شؤون الرئاسة
202	خميس خليفة محمد المزروعي	جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية
203	القاضي علي حسن الهاشمي	دائرة القضاء – أبوظبي
204	د. زياد الجفالي	جامعة العين
205	محمد علي محمد الشحي	دائرة الخدمات الاجتماعية
206	آمنة المهيري	وزارة الخارجية
207	عائشة علي المنصوري	وزارة الخارجية
208	يوسف سيف	
209	عدنان محمد أحمد الحمادي	وزارة الداخلية
210	فهد عبدالله محمد عبدالله	وزارة الداخلية
211	أحمد محمد بن حمادي الشحي	وزارة الداخلية
212	سعيد ناجي الدوسري	وزارة الداخلية
213	مريم مصبح سالم	شرطة دبي
214	علياء خميس العجمي	شرطة دبي
215	عبدالله خميس الحكماني	جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية
216	خالد جاسم الحوسني	جمعية الإمارات لحماية المستهلك
217	كلثم عبدالله سالم	مجلس سيدات الأعمال

م	اسم الجهة	الاسم
218	هانية خنافر	محامية
219	مرام عبدالله بن ساحوه	وزارة الداخلية
220	أسماء عبدالله التميمي	الجامعة الأمريكية في الإمارات
221	د. محمد عبيد سيف المسماري	وزارة الداخلية- كلية الشرطة أبوظبي
222	ناعمة عبدالله الشرهان	جمعية المعلمين
223	أسماء عبدالنور الجناحي	بصفة شخصية
224	حمد أحمد أحمد بلهون	وزارة الداخلية
225	علي حمدان الزعابي	وزارة الداخلية
226	سهاد فاضل جبار الجبوري	جمعية الإما رات للمحامين
227	علاء مروان آل حرز الله	نائب رئيس فريق أسعد شعب التطوعي
228	العقيد الدكتور	عبدالعزيز خميس علي الشامسي
229	عبدالله النعيمي	منظمة إنقاذ البحر
230	فاطمة البدواوي	دائرة القضاء - أبوظبي
231	د. خلفان خميس الشامسي	وزارة الداخلية
232	بثينة عبدالله سعيد الفلاسي	المجلس الأعلى للأمن الوطني
233	فاطمه حسن عيسى	مؤسسة دبي لرعايا النساء والأطفال
234	محمد طلال	مكتب محمد الغفلي
235	د.سيف الجابري	جمعية رعايا الموهوبين
236	محمد خميس علي	
237	اليازيه سيف المزروعي	
238	العنود خميس الظاهري	الكلية الإماراتية الكندية
239	ميثا حميد بن ركاض	الكلية الإماراتية الكندية
240	شذى علي الدوسري	جمعية النهضة النسائية - دبي
241	ليلى عيسى أميري	منطقة دبي التعليمية

محفوظة جميع الحقوق

المجلس الوطني الاتحادي